الأمم المتحدة

A/58/PV.55

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

الجلسة العامة **٥٥**
الثلاثاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عليموف (طاجيكستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) **مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/58/312)**

(ب) **مشروع قرار (A/58/L.10)**

السيد كمونيشيك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أتقدم بالشكر للسيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على بيانه الافتتاحي المفيد والشامل، والذي أبرز إنجازات الوكالة أثناء الفترة قيد النظر.

وأود أن أؤكد مجدداً أن الجمهورية التشيكية تتفق مع البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي. ولكن، اسمحوا لي أن أضيف بعض الملاحظات المتعلقة بآخر التطورات في بلدي، لا سيما في مجال التكنولوجيا والسلامة وفيما يتعلق بمشاركة الجمهورية التشيكية في التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

القضايا الرئيسية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تتعلق بالأمن العالمي وبدور الطاقة النووية في التنمية المستدامة. فمما لا شك فيه أن للبشرية مصلحة مشتركة في الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من العلوم النووية وتطبيقاتها، وتقليل المخاطر الناجمة عنها إلى أقل حد ممكن. وتتوقع الجمهورية التشيكية أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلبية احتياجات المجتمع الدولي بينما تسعى لتحقيق ذلك الهدف الأسمى.

كان بدء تشغيل وحدتي محطة الطاقة النووية في تيميلين قضية بارزة في السنوات القليلة الماضية من حيث استخدام الطاقة النووية في الجمهورية التشيكية. ونحن نرحب بحقيقة أن المشاعر خفّت حدتها وأن بوسع الخبراء الآن معالجة هذه القضية على أساس حيثياتها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-59498 (A)

وتعمل الآن كل من وحدتي محطة الطاقة النووية في تيميلين بكامل طاقتها، ولا تزال مرحلة التشغيل التجريبي مستمرة. وبطبيعة الحال، ما زال التحدي الماثل أمام تشغيل المحطة لاستكمال نقل الوحدات من مرحلة البناء والتجهيز للعمل إلى حالة التشغيل الاعتيادي وإرساء أعلى معايير الأمان التشغيلي الممكنة مع مراعاة الكفاءة التشغيلية الكافية تحديا كبيرا. إلا أن هذا الأمر معتاد بالنسبة لأي وحدة جديدة في بداية عمرها التشغيلي.

وقد اكتسبنا خبرة كبيرة بالفعل من خلال محطة تِميلين للطاقة النووية. ونحن مستعدون لتشاطر تلك الخبرة مع من يهمهم الأمر. إلا أنني أود أن أشير في هذا المقام إلى أحد الدروس المستفادة على الأقل. فما كان يمكن أن تستكمل محطة تِميلين بدون التعاون الدولي الواسع النطاق من جانب جميع الأطراف المعنية بالمشروع. وكان البائعون من أكثر من عشرة بلدان ممثلين في جانب حامل ترخيص البناء، وشارك معظمهم في إدخال تحسينات أمان كبيرة على المشروع الأصلي.

إن التعاون الوثيق من جانب هيئة التنظيم الوطنية مع شركائها في عدد من البلدان ومع الوكالات الدولية المختلفة أتاح إجراء استعراض نظراء مستقل خلال مختلف مراحل عملية الترخيص، وأخيراً وليس آخراً، فقد أسهم في تحقيق ذلك المستوى العالي من الشفافية. وإن النقد الذي يوجهه بعض من ينتمون إلى ذلك الخليط من التكنولوجيات والنهج غير العملية ثبت في نهاية المطاف أنه لا مبرر له. وإن مفتاح النجاح يكمن في القدرة على إدماج وتنسيق المشروع.

وفضلا عن ذلك، فإن أي مشروع جديد، اليوم أو في المستقبل، سيتعين تصميمه على هذا الأساس التعاوني. ولا بد لنا من أن نراعي تلك الحقيقة وأن نستعرض شبكاتنا وبرامجنا وأن نعدلها وفقا لهذا الاتجاه من دون إبطاء. ولا يهم إن تكلمنا عن مسائل أخرى مثل صون المعرفة، ومعايير السلامة العامة، ودورة الوقود. فالموضوع لم يتغير، وإذا عملنا معاً ستكون فرصتنا أفضل للسيطرة على الموقف والتأثير في النتيجة. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نواصل استكشاف سبل استخدام ما لدينا من أصول في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على نحو أفضل.

والجمهورية التشيكية مستعدة للإسهام بنشاط في أية جهود يمكن أن تفضي إلى زيادة القدرات وتبادل الخبرات فيما يتعلق بالاستخدام المأمون للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن التقدير للوكالة على استجابتها السريعة والفنية لطلباتنا بإجراء استعراض نظراء مستقل من خلال طرف ثالث في مختلف مراحل بناء محطة تِميلين للطاقة النووية.

وفي ذلك السياق، تقر الجمهورية التشيكية بأهمية التعاون التقني بين الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ودعماً لتلك المساعي، يشارك عدد من المنظمات وخبراء تشيكيون فرادى مشاركة فعالة في برنامج التعاون التقني وأنشطة أخرى ترعاها الوكالة. علاوة على ذلك، وكما حدث في الأعوام السابقة، قدمت الجمهورية التشيكية موارد مالية إضافية لدعم مختلف أنشطة الوكالة خارج الميزانية.

وفي إطار برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون التقني، أسهمت الجمهورية التشيكية في أربعة مشاريع في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق خلال عام ٢٠٠٣. وتتراوح مواضيع هذه المشاريع من أمان محطات الطاقة النووية في أرمينيا وأوكرانيا، إلى مسائل الحماية من الإشعاع والتطبيقات الطبية في مولدوفا، والسلامة في أبحاث المفاعلات في طشقند، أوزبكستان. كما شاركت الجمهورية التشيكية في رعاية تدريب أكثر من ٨٠ خبيراً من شتى أنحاء

العالم في مجال الحماية من الإشعاع وأمان النفايات المشعة. وفضلا عن ذلك، دعمت الجمهورية التشيكية بإسهامات عينية سبع دورات تدريبية وحلقات دراسية نظمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجمهورية التشيكية منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي.

والقضايا الأمنية تكتسي أهمية قصوى في عالم اليوم. وبالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات المتخذة داخل البلد، قررت الجمهورية التشيكية أن تسهم في صندوق الأمان النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذلك يتمشى مع استراتيجيتنا طويلة المدى لدعم الأعمال المتضافرة في الاستجابة للمشاكل المشتركة.

أخيراً وليس آخراً، انضمت الجمهورية التشيكية في ربيع هذا العام إلى برنامج دعم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتوقيع على الترتيبات التعاونية ذات الصلة. وفي الخطة المتوسطة الأجل التي أعدها خبراء الجمهورية التشيكية والوكالة، حددت مجالات بعينها يمكن للجمهورية التشيكية أن تشارك في الجهود التي تبذلها الدول الـ ١٦ المشاركة الأخرى بشأنها، وأن تسهم في زيادة دعم ضمانات الوكالة. وبهذه الخطوة، تقدم الجمهورية التشيكية دليلاً واضحاً على التزامنا التام بالعملية العالمية لتأمين عدم انتشار الأسلحة النووية.

ختاماً، اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية مرة أخرى على الالتزام المستمر لحكومة بلادي بدعم وتوسيع نطاق الدور الذي تقوم به الوكالة في التعاون الدولي والاستخدام السلمي والمأمون للطاقة النووية والإشعاع المؤين لما فيه صالح الدول الأعضاء كافة.

السيد كريجانفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): تقر أوكرانيا باهتمام بالغ بأهمية تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٠٢. ونثني على البيان الذي أدلى به المدير العام للوكالة، وقدم فيه معلومات إضافية عن الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها هذه الوكالة خلال عام ٢٠٠٣. وأغتنم هذه الفرصة لأزجي التهنئة لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام السيد محمد البرادعي على العمل الممتاز الذي أنجزته الوكالة.

إن مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/58/L.10)، الذي ترحب به أوكرانيا، يشكل اتفاقاً عاماً تم التوصل إليه بين الدول الأعضاء في فيينا، ونأمل أن يتسنى اعتماده بتوافق الآراء. ونرحب بنتائج الدورة العادية السابعة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقودة في فيينا خلال الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

وتلتزم أوكرانيا التزاماً قوياً بالدعامات الثلاث – الأمان النووي والتكنولوجيا والتحقق والأمن – التي تشكل أساساً لولاية الوكالة. وتعتقد أوكرانيا أن التنفيذ العالمي لنظام فعال لضمانات معززة سيوفر الأمن على الصعيد العالمي. وترى بلادي أن أنشطة التحقق والأنشطة الترويجية التي تقوم بها الوكالة يعزز بعضها بعضاً. وتعزيز مصداقية نظام التحقق الذي تضطلع به الوكالة يقوي الثقة في العلم والتكنولوجيا النوويين.

إن النظام الشامل لمنع الانتشار النووي، العالمي الطابع، والمدعوم بنظام قوي للضمانات الدولية، والذي يقتضي من الدول الإبلاغ عن المواد النووية ومراقبتها على نحو سليم، يشكل أساساً لا غنى عنه للجهود الدولية الرامية إلى صون الأمن الجماعي. ونحن على اقتناع بأن من مسؤولية الدول الأعضاء أن تعزز عالمية نظام عدم الانتشار وأن تضمن الامتثال للصكوك الدولية في هذا الميدان.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن عميق قلقنا إزاء قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالانسحاب من

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتنصل من التزاماتها بمقتضى اتفاق الضمانات. ونعتبر أن هذه الإجراءات تعرض النظام العالمي لمنع الانتشار للخطر. ونعتقد أنه ينبغي لكوريا الشمالية أن تتخلى عن طموحاتها النووية وأن تقبل مجدداً بعودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أقرب وقت ممكن بما يتيح للوكالة في نهاية المطاف أن تتحقق من صحة واكتمال الإعلان الأوَّلي عن المواد النووية الذي قدمته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وما فتئت أوكرانيا تعتبر البروتوكولات الإضافية جزءاً لا يتجزأ من نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والتقيد بها وسيلة لا غنى عنها تتيح الامتثال الصارم للالتزامات بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار. ونؤيد الإجراءات التي نص عليها البروتوكول الاختياري تأييداً تاماً.

إن الأنشطة التحضيرية للتصديق على هذا البروتوكول الذي وقعت أوكرانيا عليه في عام ٢٠٠٠، لا تزال جارية حتى اليوم. وإذ نشاطر المدير العام شواغله، فإننا ندعو الدول الأطراف في اتفاقية عدم الانتشار التي لم تنضم إلى اتفاقات الضمانات بعد إلى الوفاء بالتزامها بموجب المادة الثالثة من المعاهدة بإبرام اتفاقات ضمانات شاملة.

وتود أوكرانيا أيضا أن تكرر قلقها فيما يتعلق بالوجود المستمر للمرافق والمواد النووية التي لا تخضع لنظام الضمانات في الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أو في معاهدات مماثلة. وتطالب أوكرانيا تلك الدول بأن تضع أنشطتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

للوكالة دور أساسي تضطلع به في مكافحة تهديد الإرهاب. ونشيد بالمدير العام للوكالة وبأمانتها العامة على الاستجابة السريعة لهذا التحدي عن طريق توطيد بعض الأنشطة الجارية للوكالة وإعادة توجيهها وبعد ذلك عن طريق عرض خطط للأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تأمين إطار أمني للمنشآت النووية. ونؤمن بأن وجود نظام معزز للحماية المادية والتخزين الآمن للمواد النووية ومنع الاتجار غير القانوني فيها والمشاركة في حفظ سجلاتها ومراقبتها، بالترابط مع التدابير الأخرى لزيادة فعالية نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمراقبة، سيمكن من حرمان الإرهابيين وشركائهم من الحصول على المواد الخطرة.

وتقع المسؤولية الأساسية في ضمان الأمن النووي الضروري بوضوح على كاهل الدول الأعضاء. فلا يمكن لأنشطة الوكالة إلا أن تدعم التدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب النووي. وبرامج التعاون التقني تضطلع بالفعل بدور هام في رفع مستوى السلامة والأمن وستكون أيضا، في ذلك السياق، أداة قيمة.

وقد حدد مؤتمرا استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفه إحدى أهم الخطوات الملحة لنزع السلاح ومنع الانتشار التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذها. ونحن نشيد بالوكالة على إسهامها الجاري في الحوار بشأن مستلزمات التحقق الممكنة لتلك المعاهدة.

وأوكرانيا بوصفها طرفا كاملا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تشارك في الدعوة إلى دخول المعاهدة سريعا حيز النفاذ.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الوكالة في تعزيز مدونة قواعد السلوك بشأن سلامة مصادر المواد المشعة وأمنها. وهناك حاجة واضحة إلى المزيد من تحسين الضوابط

على المواد العالية النشاط بغية حمايتها من خطر الإرهاب الإشعاعي.

وتؤيد أوكرانيا عمل الوكالة لتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وندعو جميع الوفود المشاركة في هذه العملية إلى العمل بشكل بناء لتحقيق توافق في الآراء على المسائل العالقة.

ويقع بلدي في عداد البلدان التي تشغل مرافق نووية للاستخدامات السلمية. ووفقا للخطة الاستراتيجية الوطنية للطاقة في بلدي، ستبقى الطاقة النووية، في الأجل المتوسط، مصدرا كبيرا لإنتاجنا من الطاقة. وما زال التشغيل الآمن للمرافق النووية أقصى أولوياتنا. وإذ نضع ذلك نصب أعيننا، أود أن أؤكد على الدور الهام جدا الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء، كما أود أن أنوه بالتقدم الكبير الذي أحرزته الوكالة في زيادة فعالية برامج التعاون التقني. وتشارك أوكرانيا بشكل نشط في مشروعات الوكالة للتعاون التقني الوطنية والإقليمية، إذ تعطي أولوية عالية للمشروعات المتصلة بالسلامة النووية وبإدارة الموارد وبتمديد دورات الحياة للمفاعلات النووية الأوكرانية. ونولي الاهتمام المناسب لمسائل تطبيق التكنولوجيا النووية في الصناعة والأدوية والزراعة.

ويعرب وفدي عن تقديره للوكالة الدولية للطاقة الذرية وللأمم المتحدة على مبادرتهما في معالجة مشكلة تشيرنوبيل، في سياق الجهود الرامية إلى تسوية المسائل المتصلة بتحويل ''الغطاء'' إلى نظام آمن ايكولوجيا، وتقليل الأخطار النووية والإشعاعية من المفاعل النووي الرابع المدمر في محطة تشيرنوبيل النووية لتوليد الكهرباء. وأوكرانيا على اقتناع راسخ بأن عمل فريق الخبراء المنشأ لمناقشة الطرائق والشواغل الراهنة لمشكلة تشيرنوبيل سيقدم توجيها قيما بغية اتخاذ تدابير عملية تشكل عنصرا لا يتجزأ من الخطة الإقليمية للتنمية المستدامة.

وتدرك أوكرانيا إدراكا جيدا السياق العسير بشكل متزايد الذي لا بد أن تمول فيه الوكالة التزاماتها الرسمية في ظل الميزانية العادية. وينبغي بذل كل الجهود لضمان أن تحظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالموارد المالية الكافية. وميزانية ضمانات الوكالة بحاجة إلى الزيادة حتى تتمكن الوكالة من تنفيذ الضمانات الفعالة التي نحتاج إليها.

وتؤيد الحكومة الأوكرانية تأييدا كاملا المدير العام في جهوده المستمرة لتحسين فعالية الوكالة. ويقتضي النهج القائم على النتائج في الميزنة إدارة قوية وتحديدا واضحا للأنشطة الجامعة. وينبغي تشجيع التعاون والتنسيق المعززين بين الإدارات، بما يفضي إلى طاقة أكبر واستخدام أفضل للموارد – البشرية فضلا عن المالية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية على أن أوكرانيا تؤيد تأييدا تاما الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة المختصة للتحقق من النظام الدولي لمنع الانتشار النووي ومن الامتثال له، فضلا عن دورها في تشجيع الاستخدام الآمن للتكنولوجيا النووية للتطبيق السلمي في الدول الأعضاء التي اختارت أن تستخدم تلك التكنولوجيا. ومن الأهمية الجوهرية أن تحافظ الدول الأعضاء على زخم عمل الوكالة بشأن تعزيز الضمانات وغيرها من أنشطة التحقق.

نانا إفاه – ابينتينغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه لتقرير الوكالة لعام ٢٠٠٢، وخاصة

على سرده الواضح للتطورات الرئيسية الأخرى منذ إصدار التقرير.

لقد أظهرت الوكالة، بوصفها المنتدى الحكومي الدولي الأول في العالم للتعاون العلمي والتقني في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، صمودا جديرا بالإعجاب في أعقاب التحديات المتنوعة واستجاباتها الذكية للاحتياجات ذات الصلة الناشئة من تسخير هذه التكنولوجيا.

وفي الوقت الحاضر، ما فتئ القطاع الواسع من خدمات الوكالة وبرامجها وأنشطتها، القائمة على احتياجات أعضائها الـ ١٣٦، يسهم بنصيبه في تعزيز التنمية المستدامة. ويسر وفدي أن يلاحظ أن الوكالة ظلت ثابتة في تعزيز التعاون في جميع أرجاء العالم في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وفي تعزيز السلامة النووية العالمية من خلال أنشطتها للتحقق. وتمثل الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، لا سيما في المساعدة في مكافحة الأمراض وتعزيز الإنتاج الزراعي وحفظ الغذاء وإدارة موارد المياه ومراقبة البيئة، العنصر الرئيسي في الجهود الإنمائية العالمية.

ويبين التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ بوضوح كيف واصلت الوكالة بنشاط تشجيع البحوث والتطوير بشأن المفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية، مما أدخل حيوية جديدة في تطوير الطاقة النووية والاستخدامات السلمية لها. وقد استثمرت الوكالة موارد كبيرة في وضع معايير السلامة وتحسينها بحيث تشمل جميع أنواع الأنشطة النووية. وعلاوة على ذلك، ومن خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، أقامت الوكالة شراكات تعاونية تقنية استراتيجية، حسب الاحتياجات، وبالتالي فإنها تركز على مطاليب الدول الأعضاء.

وتسعى غانا من خلال لجنتها للطاقة الذرية إلى تشجيع وتعزيز تسويق نتائج البحث والتطوير عن طريق مواءمة أنشطة البحث التي تقوم بها اللجنة مع احتياجات البلد. وقد اقتضى ذلك تعاونا وثيقا بين اللجنة من جهة، والصناعة والقطاعات الإنتاجية والاجتماعية الأخرى، من جهة ثانية. وتحت إشراف المعاهد التشغيلية الرئيسية الثلاثة التي أنشأتها اللجنة – وهي المعهد الوطني للبحوث النووية، ومعهد الحماية من الإشعاع، ومعهد التكنولوجيا الحيوية والبحوث الزراعية النووية – أجري على مدار العام عدد من الأنشطة البحثية الرامية إلى ترك أثر اجتماعي – اقتصادي إيجابي. وتشمل تلك الأنشطة مشاريع تتصل بالتغذية الحيوانية، وبحوث الإنتاج والصحة، والعلاج بالإشعاع، والطب النووي، وتعريض الأغذية والمنتجات الطبية لأشعة غاما.

وإلى جانب هذه الأنشطة، وفي إطار الجهود المبذولة لتسخير التقنيات النووية وتقنيات التكنولوجيا الحيوية لتحقيق التقدم والاعتماد على النفس في المجال الاجتماعي – الاقتصادي، أنشأت اللجنة وحدة إنمائية لقطاع الأعمال تقوم بالتعرف على الاحتياجات من أنشطة وخدمات البحث والتطوير بغية إعداد خطط عمل للتصدي لتلك الأنشطة والخدمات بطريقة تراعي فعالية التكلفة. ولتمكين تلك الوحدة من تحقيق هذه الأهداف، أسندت إليها أيضا مسؤولية تخطيط وتنسيق كل أنشطة التعبئة الرأسمالية، وتقديم التكنولوجيات النووية إلى الجمهور، والتفاوض بشأن بيع التكنولوجيات وترتيب الشراكات مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

أخيرا، وبالنسبة لاتفاق التعاون الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب فيما يتعلق بالعمل والتكنولوجيا النوويين، تستخدم منشآت ومعدات لجنة الطاقة الذرية في غانا في تدريب الطلبة من جامعات غانا والباحثين من المعاهد الغانية

والأفريقية الأخرى في إطار برامج التدريب المنتظمة التي ترعاها الوكالة. وتلتزم غانا بالمشروع الأخير بشكل خاص، بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها في الإبقاء على الأشخاص المدربين.

وفي هذه المرحلة، يود وفدي أن يشير إلى أن تلك الأنشطة ما كان يمكن أن تنفذ بنجاح بدون مساعدة الوكالة، التي ما فتئت تعزز البرامج الرامية إلى نقل التكنولوجيات التي بلغت مرحلة النضوج والرسوخ من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان الأقل نموا، من خلال برنامجها للتعاون التقني. لذا، أود أن أسجل تقدير غانا للمساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة، ونتطلع إلى مزيد من التعاون المفيد في الأعوام المقبلة. ولهذا السبب، يحث وفد غانا جميع الدول الأعضاء والمنظمات المانحة على تسديد اشتراكاتها في موعدها، لتمكين الوكالة ماليا من مواصلة هذا البرنامج الذي تشتد إليه الحاجة والذي يحظى بتقدير كبير.

ومن المسائل الأكثر إلحاحا التي تواجهها الوكالة اليوم، الحاجة إلى تعزيز نظام الضمانات لأغراض التحقق، الذي يزيد من احتمال اكتشاف أي برنامج سري للتسلح النووي فيما يعد انتهاكا للالتزامات الدولية. إن تقيد الدول كافة بنظام الضمانات المعزز عنصر أساسي في هذا الجهد. إذ أن تطبيق هذا النظام على أوسع نطاق ممكن، استنادا إلى الاتفاقات والبروتوكولات الإضافية ذات الصلة، هو وحده الكفيل بتحقيق قدرات النظام بالكامل. وفي هذا الصدد، يسعدني القول إن برلمان غانا قد صدق على عدد من بروتوكولات الوكالة، وإن كان لا بد من الإشارة إلى أنه حتى قبل تصديق البرلمان، كانت غانا تمتثل لأحكام معاهدة عدم الانتشار النووي وبروتوكولاتها الإضافية امتثالا كاملا. ونود أن نحض الدول الأعضاء التي لم تبرم اتفاقات الضمانات وبروتوكولاتها الإضافية ذات الصلة مع الوكالة بعد، على أن تفعل ذلك.

وبلدي على اقتناع راسخ بأن نزع السلاح النووي لا يزال يمثل مسألة ذات أولوية في العلاقات الدولية المعاصرة. وهذا هو السبب الذي يدفعنا إلى النظر بقلق بالغ إلى حقيقة أن التقدم بشأن نزع السلاح النووي وبرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح يتسم بالبطء. فالأسلحة النووية أسلحة دمار شامل. وعليه، لا بد من إزالة جميع الأسلحة النووية بغية إقامة عالم سلمي أكثر أمنا. ومن واجبنا أمام البشرية أن نعمل على زيادة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم. ولا بد أيضا من طمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأنها لن تصبح ضحية لضربات بالأسلحة النووية. ونحن لا نتفق مع الرأي بأن بعض دول ”ذات إحساس عال بالمسؤولية“ جديرة باحتكار التكنولوجيا النووية. فمن شأن هذه السياسة – التي تقارب الكيل بمكيالين – أن تقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات النووية للوكالة، مما يغذي أطماع بعض الدول بالانضمام إلى نخبة الحائزين للأسلحة النووية.

ويود وفدي أن يكرر موقفه المبدئي بأنه، رغم أن المسؤولية الرئيسية عن الأمان النووي تقع على عاتق الحكومات الوطنية، فإن التعاون الدولي في هذا الشأن يكتسي أهمية حاسمة. وترحب غانا بمساعي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز المرافق الهيكلية للأمان النووي، إلى جانب تحسين القوانين والنظم ذات الصلة. وإن إعداد مدونة سلوك واستكشاف الوسائل الممكنة لتعزيز نظام رصد أمان مفاعلات البحث خطوة على الطريق الصحيح. وتطالب غانا أيضا بتطبيق عالمي لمعايير الأمان التي تضعها الوكالة وإدماج تلك المعايير في القواعد والتشريعات الوطنية.

ومع تزايد خطر الإرهاب النووي في العالم أكثر فأكثر، تزداد أهمية أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى حماية الدول ضد ذلك السلوك الخسيس. وقد

أولي الاهتمام بحق لاتخاذ خطوات ملموسة عملية من شأنها أن توفر حماية معززة للمواد النووية وتخزينها بشكل سليم ومأمون. وإننا نرحب بصورة خاصة بإعداد خطة عمل لمنع الإرهاب النووي. ومع ذلك، ففي إطار السعي إلى التخفيف من حدة هذا الخطر، لا بد من التركيز بنفس القدر على الدعامات الرئيسية الثلاث لأنشطة الوكالة. ولا بد من أن تقترن الجهود التي تبذل في هذا المضمار وبنفس الدرجة بجهود تعزيز عدم الانتشار والأنشطة التنموية التي تضطلع بها الوكالة، خاصة في البلدان النامية.

ختاما، إن سنوات الخبرة المكتسبة بينت أن التكنولوجيا النووية يمكن أن تؤدي دورا هاما في سعينا إلى إنجاز التنمية المستدامة. ومن خلال الاستخدامات السلمية المختلفة للتكنولوجيا النووية، يمكن للبلدان زيادة الرفاه الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر، مما يساعدنا بالتالي على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وغانا تصبو إلى تعاون معزز مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الأعوام المقبلة.

السيد اسماعيل (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه أمام الجمعية العامة للتقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠٠٢. وأود أيضا أن أشكر السفير أنطونيو نونيز غارسيا - ساوكو، ممثل إسبانيا، الرئيس الحالي لمجلس المحافظين، على عرضه لمشروع القرار A/58/L.10.

إن ماليزيا تدرك قيمة التكنولوجيا النووية لتحقيق التنمية المستدامة وعملية بناء الأمم. ونؤكد مرة أخرى دعمنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مهمتها من أجل دعم وتيسير تطوير التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، كما ورد في المادة الثانية من نظامها الأساسي. ونرى أن برنامج الوكالة للتعاون التقني لا يزال يمثل عنصرا هاما في ولايتها وأنشطتها. وماليزيا أحد المنتفعين بهذا البرنامج، ونحن نشيد بإدارة التعاون التقني بالوكالة على جهودها المتواصلة في الاضطلاع بولايتها المنصوص عليها في النظام الأساسي لصالح الدول الأعضاء المتلقية ولإنجازاتها الحميدة.

ومما يريحنا أنه في عام ٢٠٠٢، حدثت زيادة في ميزانية برنامج التعاون التقني وبلغت رقما قياسيا هو ٩٨,١ مليون دولار. ومع ذلك، نلاحظ بقلق شديد أن المدفوعات إلى صندوق التعاون التقني نقصت إلى أقل من ٥٨ في المائة من المعدل المحدد لعام ٢٠٠٢. ونأمل ألا تتكرر هذه الحالة في المستقبل. ونحن على ثقة بأن الدول الأعضاء، ولا سيما كبار المانحين، ستواصل دعم حق الدول غير المتنازع عليه في تطوير استخدامات سلمية للطاقة النووية.

وتولي ماليزيا أهمية كبيرة لقضية السلامة النووية، بما في ذلك شحن النفايات النووية العالية المستوى. فالمخاطر التي تشكلها هذه الشحنات على البلدان الساحلية شديدة ويمكن أن تؤدي إلى عواقب مميتة. ويجب أن يعطيها المجتمع الدولي أيضا الإقرار الذي تستحقه بموجب أحكام القانون الدولي ذات الصلة. ولذلك تقدر ماليزيا فرصة إجراء حوار إضافي بشأن هذه القضية. وقد وفر المؤتمر الدولي المعني بالنقل الآمن للمواد المشعة المعقود في فيينا من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ محفلا جيدا لهذا الحوار. وفي ذلك الصدد، ترحب ماليزيا بقرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية GC(47)/Res/7A المتعلق بتدابير تعزيز التعاون الدولي في مجال الإشعاع الذري والنقل وسلامة النفايات، بما في ذلك تلك الجوانب المتعلقة بالسلامة البحرية وطلب تطوير خطة عمل تستند إلى نتائج المؤتمر.

وماليزيا، شأنها شأن آخرين، تقر بالتهديد الذي يشكله الإرهاب النووي للسلامة العامة وأمن الدول. ونتفق على أن المجتمع الدولي يجب أن يضع وأن ينفذ جماعيا تدابير

جديدة أقوى لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة نووية واستخدامها لتحقيق أهدافهم. وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود الوكالة للنهوض بالأمن النووي، لا سيما في توفير المساعدة والدعم التقني للدول. ونرحب على وجه خاص بجهود الوكالة لتحسين وابتكار وتصميم خدمات جديدة وتوفيرها للدول من أجل تحديث الأمن النووي، بما في ذلك الخدمة الاستشارية الدولية للحماية المادية والخدمة الاستشارية للأمن النووي والخدمة الاستشارية للنظم الحكومية للمحاسبة والمراقبة بشأن المواد النووية.

وبينما ينبغي تعزيز التدابير الهادفة إلى النهوض بالأمن النووي ومكافحة تهريب المواد النووية، ينبغي أيضا بذل الجهود صوب تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية لتوفير ضمان قاطع بعدم استعمال تلك الأسلحة في الأنشطة الإرهابية. ويجب أيضا التصدي للرابطة المتأصلة بين هذه المسألة والمسألة الأكبر المتعلقة بالإرهاب بأسره.

ويعهد أيضا للوكالة الدولية للطاقة الذرية بولاية التحقق من أن التقنية النووية السلمية لا تستخدم في تحقيق أغراض عسكرية . وتؤيد ماليزيا أنشطة الوكالة للتحقق بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبوصف ماليزيا دولة طرفا في المعاهدة، فهي لا تزال مقتنعة بأن الوجود المستمر للأسلحة النووية يشكل خطرا على البشرية وأن من شأن استخدامها أن تكون له عواقب مأساوية على حضارتنا. وفي ذلك الصدد، تلتزم ماليزيا بالسعي إلى تحقيق عدم الانتشار والحظر التام على الأسلحة النووية، بما في ذلك الأنماط الجديد من الأسلحة النووية. ونعتقد بشدة أن الهدف المطلق بجعل العالم خاليا من الأسلحة النووية يجب أن يظل مدرجا في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح. وينبغي أن يكون استمرار حيازة وانتشار وتحسين الأسلحة النووية مصدرا لقلق بالغ لدى المجتمع الدولي في ضوء الخطر الكبير التي تشكله هذه الأسلحة على الأمن والسلم الدوليين. ونعتقد بأن الدول الأطراف في المعاهدة يجب أن تعود بصدق إلى دراسة مسألة الامتثال من جانب كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥ وفي العملية التحضيرية له.

إن القضية النووية في شبه جزيرة كوريا مصدر قلق لماليزيا. ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى معالجة القضية سلميا فيما بين الأطراف المعنية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود الأخيرة لمواصلة المباحثات السداسية في المستقبل القريب. ونأمل أن يؤدي الحوار المتواصل فيما بين الأطراف إلى أن تصير شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وترحب ماليزيا بتقديم إيران للوكالة إعلانها المتعلق ببرنامجها النووي وبقرارها باستكمال بروتوكول إضافي. ونلاحظ أن الوكالة بدأت عملية تحققها المكثفة وأنها تحقق تقدما طيبا. ونتطلع إلى التقرير التالي للمدير العام إلى مجلس المحافظين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونشجع إيران والوكالة على مواصلة تعزيز التعاون بينهما من أجل حل القضية سلميا.

وتتطلع ماليزيا بشغف إلى حل قضية أخرى مدرجة في جدول أعمال الوكالة: التحقق من أسلحة الدمار الشامل العراقية، بما في ذلك برنامجها المزعوم للأسلحة النووية. وترى ماليزيا أن استئناف ولاية الوكالة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في العراق يمكن أن يسمح للهيئتين بالتحقق من وجود أسلحة دمار شامل عراقية والخلوص إلى تقييم مستقل. ونلاحظ أن الوكالة قد وجهت مؤخرا نداء لإعطائها الفرصة لمواصلة ولايتها.

إن الدعامات الثلاث لولاية الوكالة ونشاطها هي التحقق والتعاون التقني والسلامة والأمن. ويتعين على الوكالة أثناء تأديتها لولايتها القانونية أن تحافظ على التوازن

بين منع تحويل الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية إلى الأغراض العسكرية وبين الحق الشرعي للدول في استكشاف فوائد التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وستتوقف حيوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كيفية تلبيتها لتوقعات جميع أعضائها. وماليزيا تؤكد من جديد التزامها بالتعاون مع الوكالة من أجل تحقيق تلك الأهداف.

السيد هيو شياودي (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه التقرير المتعلق بأعمال الوكالة في عام ٢٠٠٢.

على امتداد العام الماضي، وبفضل الجهود المتضافرة لأمانة الوكالة ودولها الأعضاء، أنجزت الوكالة عملا رائعا في سبيل تحقيق الهدفين الرئيسيين لنظامها الأساسي: منع انتشار الأسلحة النووية، والترويج لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونحن نشعر بالارتياح إزاء الجهود التي تبذلها الوكالة بصفة عامة، ونود أن نهنئ أمانتها على ما حققته من إنجازات تحت قيادة المدير العام البرادعي. ونأمل أن تواصل الوكالة تعزيز أنشطتها في مجال التعاون التقني، وأن تعتمد تدابير فعالة للترويج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية في جميع الميادين.

والصين، بوصفها عضوا في الوكالة، ما فتئت تدعم بنشاط أعمال الوكالة في كل المجالات. ففي مجال عدم الانتشار، دعمت الصين الوكالة في تقوية الضمانات، وتوطيد الآلية الدولية لعدم الانتشار. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، استكملت الصين الإجراء القانوني لبدء سريان بروتوكول إضافي أبرم بين الوكالة والصين، وكانت بذلك أول دولة تبادر بذلك من بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وداومت منذ ذلك الحين على تزويد الوكالة بإعلانات في هذا الشأن. ونحن ندعو جميع البلدان التي تباشر أنشطة نووية كبرى إلى أن توقع وتصدق على بروتوكولات إضافية بأسرع ما يمكن. وقد اتفقت الحكومة الصينية والوكالة على افتتاح دورة تدريبية في الصين في مطلع العام القادم بشأن المحاسبة والرقابة في مجال المواد النووية.

كما تؤيد الصين بالكامل جهود الوكالة للنهوض بالحماية المادية للمواد النووية. وبالتعاون مع الوكالة، تم في الصين بنجاح، في نهاية العام الماضي، تنفيذ برنامج تدريبي بشأن الحماية المادية لمنشآت المواد النووية. وساهمت الصين بما قيمته ١٠٠ ٠٠٠ دولار عينيا في ذلك الحدث.

والصين، بوصفها بلدا ناميا، اضطلعت بدور فعال في أنشطة الوكالة الترويجية. وقد ساهمنا بمبلغ ١,٠٩ مليون دولار في صندوق التعاون التقني، و ١١٠ ٠٠٠ دولار لأنشطة اتفاق التعاون الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي كل سنة، تستضيف الصين عشرات الدورات التدريبية، والحلقات الدراسية والمؤتمرات الأكاديمية وغير ذلك من الأنشطة الترويجية، ونستقبل خبراء ترسلهم الوكالة لمزيد من التدريب. ونحن على أتم استعداد لمواصلة الإسهام، بما تسمح به قدراتنا، في جميع أنشطة الوكالة.

وأود الآن أن أتكلم بإيجاز عن موقف الحكومة الصينية من المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وتنفيذ اتفاق الضمانات في إيران، بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن موقف الصين الثابت من هذه المسألة هو أن شبه الجزيرة الكورية ينبغي أن تكون خالية من الأسلحة النووية، وينبغي صون السلام والاستقرار هناك، وينبغي تسوية تلك المسألة سلميا من خلال الحوار. وبفضل الجهود المشتركة بين الصين والأطراف المعنية الأخرى، عقدت محادثات الأطراف الستة في بيجينغ في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس من

هذا العام، عقب عقد محادثات الأطراف الثلاثة في بيجينغ في نيسان/أبريل. وكان ذلك خطوة مهمة في اتجاه الحل السلمي وتم التوصل إلى توافق مهم في الآراء أثناء المحادثات، واتفقت الأطراف على حسم المسألة النووية من خلال الوسائل السلمية والحوار. وارتأت من الضروري أن تكون شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وأن تؤخذ شواغل جمهورية كورية الشعبية الديمقراطية بعين الاعتبار. واتفقت الأطراف، من حيث المبدأ، على أن تلتمس بشكل متزامن وتدريجي التوصل إلى حل شامل.

وفي العملية التفاوضية ينبغي تفادي أية أفعال أو كلمات قد تؤدي إلى تفاقم الحالة. وينبغي مواصلة الحوار بغية تعزيز الثقة وتضييق الخلافات وتوسيع مجالات الاتفاق. واتفقت الأطراف على إجراء المزيد من المحادثات، وعلى ضرورة تحديد موعدها ومكان انعقادها بدقة، من خلال القنوات الدبلوماسية وبأسرع ما يمكن. وتعتقد الصين أنه نتيجة لمحادثات الأطراف الستة تم إرساء هدف أن تكون شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية. وقد بدأت بالفعل العملية المؤدية إلى الحل السلمي، وتم الاعتراف على نطاق واسع بمبدأ الحل المتزامن والتدريجي. وفي الوقت الحالي، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس حتى تهيئ المناخ والظروف المؤاتية لمواصلة المحادثات. وبينما يحق للمرء أن يضع شواغله نصب عينيه، فمن المهم أيضا أن يراعي الشواغل المشروعة للأطراف الأخرى. والصين تعمل الآن مع جميع الأطراف الأخرى من أجل التبكير بافتتاح الجولة التالية من محادثات الأطراف الستة. ويحدونا الأمل أن تبدي الأطراف المعنية روحا تنم عن رغبة في إجراء مشاورات يسودها جو من الزمالة والمصالحة، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية مبكرة من خلال الحوار، ومن ثم، ترسي أساسا طيبا للسلام الدائم والاستقرار في شمال شرقي آسيا.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار في إيران، فإن الصين نادت على الدوام بعدم انتشار الأسلحة النووية، ورأت أنه يتعين على جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ألا تستحدث أو تمتلك أسلحة نووية، بالتقيد الصارم بأحكام المعاهدة؛ وأن الدول الأطراف، في الوقت ذاته، لها الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار التقيد الدقيق بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وما زلنا نؤمن بضرورة أن تتعاون إيران تعاونا كاملا مع الوكالة، وأن تجعل جميع أنشطتها النووية شفافة أمام الوكالة، وأن توقع على بروتوكول إضافي بأسرع ما يمكن.

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن إيران أبدت في الآونة الأخيرة تعاونا أوثق مع الوكالة؛ وقدمت لها جميع الوثائق المتعلق بأنشطتها النووية، وأعربت عن استعدادها لأن توقع وتصدق على بروتوكول إضافي، وأن توقف أنشطة إثراء اليورانيوم وإعادة معالجته. والصين ترحب بتلك التدابير الإيجابية وتقدرها. ونأمل أن تبكر إيران بالوفاء بالتزاماتها ذات الصلة. ونقدر الجهود التي يبذلها وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا وبلدان أخرى بحثا عن حل لهذه المسألة، آملين أن تؤدي هذه الجهود إلى تسويتها على نحو سريع وملائم، داخل إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد تيش (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر المدير العام، السيد البرادعي، على بيانه الشامل بشأن منجزات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعرضه للتحديات التي ستواجهها الوكالة خلال العام القادم. ونود أيضا أن نسجل تقديرنا لقيادته المركزة خلال هذا العام المليء بالتحديات للوكالة. وإن استراليا ملتزمة بقوة بالدعائم الثلاث التي تشكل أساس ولاية الوكالة: السلامة والأمن، العلم والتكنولوجيا، الضمانات والتحقق. وتعتقد استراليا بأن التنفيذ العالمي لأي نظام فعال لتعزيز

الضمانات سوف يحقق منافع كبيرة في مجال الأمن. وترى استراليا، أن أنشطة الوكالة للتحقق والترويج أنشطة يدعم بعضها بعضا بطبيعتها. وتعزيز مصداقية نظام الوكالة للتحقق يوطد الثقة في العلوم والتكنولوجيا النووية.

ومن الأولويات بالنسبة لاستراليا تحقيق أوسع تطبيق ممكن لبروتوكول الوكالة الإضافي بشأن تعزيز الضمانات. ويمثل البروتوكول الإضافي معيار التحقق الجديد للضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا يعني أن نظام ضمانات الوكالة ينبغي أن يصبح بسرعة مشتملا على الضمانات التقليدية والبرتوكول الإضافي على حد سواء. وتحث استراليا الدول التي توقع أو تصدق على بروتوكول إضافي حتى الآن على أن تفعل هذا بأسرع وقت ممكن.

لقد كانت استراليا أول دولة عضو تصدق على بروتوكول إضافي، ويسرها أن تكون البلد الأول الذي تطبق فيه الضمانات المتكاملة. وترحب استراليا بتطبيق الضمانات المتكاملة في النرويج وفي إندونيسيا.

يجب أن تكون لسلامة وأمن المواد النووية والإشعاعية أولوية بالنسبة لكل البلدان. وقد أسهمت استراليا في الجهود الإقليمية والدولية لتعزيز تفهم كيفية تنفيذ ثقافة سلامة في المؤسسات النووية. وتركز استراليا بشكل خاص على تعزيز التحسينات في نظام السلامة الدولية لمفاعلات البحوث. وتواصل استراليا أيضا تعزيز الحوار البناء بين الدول الشاحنة والدول الساحلية بشأن النقل الآمن للمواد المشعة. وشاركت استراليا في استعراض اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

شهد المؤتمر الدولي المعني بأمان نقل المواد المشعة مناقشة بناءة جدا للمسائل التي تؤثر على النقل. وسيساعد وضع خطة عمل نابعة عن المؤتمر على زيادة بناء الثقة ويكفل مواصلة ما لا يزال يعد سجلا ممتازا للأمان في هذا المجال.

ترحب استراليا باعتماد مدونة السلوك المتعلقة بسلامة وأمن المصادر الإشعاعية. وترسي المدونة الأساس للبلدان لتلتزم بأفضل الممارسات الدولية في هذه المجالات، وتكامل مسائل السلامة التقليدية مع الأهمية المتزايدة للأمن.

من دواعي السرور أن نرى المستوى القوي جدا لدعم التعاون التقني بين أعضاء الوكالة. ويسر استراليا أن تساهم بمليوني دولار لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى هذا، تواصل استراليا تأييدها القوي لاتفاق الوكالة للتعاون الإقليمي لمنطقة آسيا – المحيط الهادئ. ومنذ عام ١٩٧٩، قدم برنامج استراليا للمعونة عبر البحار أكثر من ١٠ ملايين دولار دعما لمجموعة من مشروعات اتفاق التعاون الإقليمي للوكالة. وتمول استراليا حاليا مرحلة جديدة من مشروع اتفاق التعاون الإقليمي التابع للوكالة بشأن تحسين القدرات الإقليمية على السلامة الإشعاعية والذي يهدف إلى تحسين القدرة الإقليمية على الاستجابة للمخاطر الإشعاعية، بما في ذلك المخاطر البيئية المائية وحالات الطوارئ الإشعاعية.

لقد واجه المجتمع الدولي مؤخرا تحديات كبيرة لنظام منع الانتشار النووي مثيرة للقلق. وأعربت استراليا، مثل بلدان أخرى، عن القلق العميق إزاء إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انسحابها من معاهدة عدم الانتشار النووي واستثناء منشآتها النووية من ضمانات الوكالة. ولاحظنا أن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر إلى الحصول على أسلحة نووية في وجه معارضة دولية متضافرة لن يكون من شأنه سوى زيادة عزلة ذلك البلد عن المجتمع الدولي وحرمانه من المنافع الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يحتاجها بشدة. إن الأسلحة النووية ستضعف أمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدلا من أن تعززه.

وتؤيد استراليا تأييدا قويا الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سلمي دبلوماسي لمسألة كوريا الشمالية. ونحن نرحب بعملية الحوار المتعدد الأطراف التي بدأت في بيجينغ في آب/أغسطس من هذا العام ونقدر الدور الإيجابي الذي تضطلع به الصين في المساعدة على جعل ذلك الحوار حقيقة واقعة. وترى استراليا، أن تلك المحادثات هي مفتاح التقدم نحو حل سلمي.

وبالمثل تشجعنا بالتطورات التي حدثت مؤخرا فيما يخص أنشطة إيران النووية، الناجمة عن الاتفاق الذي توصل إليه وزراء خارجية إيران وبريطانيا وفرنسا وألمانيا في أواخر الشهر الماضي. ورغبة إيران المعلنة في إبرام بروتوكول إضافي معزز للضمانات مع الوكالة وتعليق إثراء اليورانيوم وأنشطة إعادة التشغيل هامة ونرحب بها. ولكن سيكون الأكثر أهمية وترحيبا به العمل المصمم من جانب إيران للوفاء بتعهداتها. ومن مصلحة إيران أن تعير اهتمامها للرسالة الواضحة التي بعث بها المجتمع الدولي، فتتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة.

في هذه المرحلة العصيبة من التاريخ يجب على الدول الأعضاء أن تحافظ على زخم عمل الوكالة بشأن تعزيز الضمانات وأنشطة التحقق الأخرى. ويمكن للوكالة أن تعتمد على مساندة استراليا القوية المستمر، عندما تنفذ برامجها وتكيف نفسها لمواجهة التحديات الجديدة.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أؤكد من جديد تقدير المكسيك للعمل الذي أنجزته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى وجه الخصوص، مديرها العام، السيد محمد البرادعي، وموظفو أمانة الوكالة. لقد تجلت أهمية هذه الوكالة وإسهامها في السلم والاستقرار الدوليين، مرة أخرى، في حالات حديثة في العراق وكوريا الشمالية وإيران.

إن التقرير الذي قدمته الوكالة هذا العام يبرز بشكل مناسب منجزاتها في تعزيز التعاون الدولي من أجل استخدام التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية، وفي تحسين نظام الأمان النووي وفي جعل نظام التحقق أكثر فعالية. والدعائم التي تقوم عليها أنشطة الوكالة – الاستخدام الأقصى للتكنولوجيا النووية مع ضمان أعلى مستويات الأمان الممكنة وأيضا دور التحقق من الالتزامات بمنع الانتشار – تتفق مع المبادئ التي تتمسك بها المكسيك.

وفي هذا السياق، تؤمن المكسيك بأنه لئن كانت مواصلة استعراض المعايير والطريقة التي ينبغي أن تمارس بها أنشطة التحقق مهمة، فإن مصداقية ومشروعية نظام ضمانات الوكالة الحالية لا يجوز أن تكونا محل شك، أيا كان نوعه. ونحن نؤكد من جديد تقديرنا لأعمال التفتيش التي تضطلع بها الوكالة، وعلى وجه الخصوص، عملها المشترك مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في العراق. ونثني بشكل خاص على الروح المهنية والإحساس بالالتزام اللذين أظهرهما مديرها العام وفريقه في كل الأوقات. وفي هذا الشأن، تؤيد المكسيك اقتراح السيد البرادعي بإكمال أعمال التحقق في العراق.

وفيما يتصل بتنفيذ خطة عمل مكافحة الإرهاب النووي التي قدمها المدير العام، تؤكد المكسيك من جديد تأييدها لتدابير تحسين السلامة المادية لكل المواد النووية. وتشارك المكسيك مشاركة نشطة في فريق الخبراء القانونيين والتقنيين الذي عقده المدير العام لوضع مشروع تعديل للاتفاقية الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية. ونؤكد مجدداً في هذا السياق اتفاقنا مع ما قالته الوفود الأخرى عن التوصل إلى توافق الآراء الضروري بشأن المسائل المعلّقة قبل عقد مؤتمر دبلوماسي من أجل تعديل الاتفاقية.

وتولي المكسيك منذ إنشاء الوكالة أولوية عالية لبرنامج التعاون التقني. ونرى أن الأدوات الأساسية الثلاث لاستراتيجية الوكالة للتعاون التقني، وهي المعيار المركزي وهيكل البرامج الوطنية والخطط المواضيعية، عناصر تساعد على تحسين عملية تصميم مشاريع التعاون. ونقدر الجهد الذي تبذله أمانة الوكالة لتلبية احتياجات البلدان النامية بالمرونة في تطبيق المعيار المركزي، ونشجع إدارة التعاون التقني على مواصلة استعمال المعيار أداة لدعم الدول الأعضاء في النهوض بتصميم مشاريع التعاون التقني لديها على أساس أولويات التنمية الوطنية.

وتلاحظ المكسيك مع الارتياح أن تقرير التعاون التقني لعام ٢٠٠٢ يشير إلى مجموعة من الأنشطة الرامية إلى توسيع مجالات عمل ما يسمى بالخطط المواضيعية في ميادين من قبيل تشعيع الأغذية، وإدارة أحواض مياه الأمطار، ومكافحة الأمراض المعدية، بوصفها بعض طرق التصدي للمشاكل التي تؤثر في البلدان النامية بشكل خاص للغاية. ونؤكد مجددا طلبنا أن تواصل الأمانة دعم الدول الأعضاء في عملية تحديد مجالات التنمية المستدامة التي تعد التكنولوجيات النووية أفضل خياراتها، وذلك لكفالة الاتساق المناسب فيما بين الأدوات الثلاث لاستراتيجية التعاون التقني الراهنة.

وضمن هذا الإطار، تنظر المكسيك باهتمام إلى الجهود التي تبذلها الأمانة للحصول على موارد مالية إضافية لبرنامج التعاون التقني. ولهذا السبب تهنئ المكسيك الأمانة على توقيع مذكرات التفاهم وعلى الأنشطة المشتركة التي تضطلع بها مع منظمات التعاون والبحث والتنمية الدولية لصالح البلدان النامية. ونشجعها على المضي في هذا الطريق.

وفي تموز/يولية الماضي، اعتمد مجلس محافظي الوكالة صفقة اقترحها رئيسا الفريق العامل المشاركان بشأن برنامج الوكالة وميزانيتها لفترة السنتين القادمة. وبعد مفاوضات شاقة، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد من الآليات لتأجيل الزيادات في اشتراكات البلدان الأعضاء الناجمة عن مشروع الميزانية الذي قدمه المدير العام لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ونرى أن ذلك سيخفف بعض الشيء من الزيادات المقترحة بالنسبة للبلدان النامية. بيد أن المكسيك ترى أن نجري تحليلا دقيقا لعمل الضمانات الدولية وتطبيقها، وخاصة تمويلها، تحقيقا لمستوى تكلفة مناسب وتباين في توزيع الأعباء المالية المرتبطة بها.

وبالنظر إلى الزيادة القاسية في تكاليف التحقق، لا يكفي في نظر المكسيك أن يؤجل دخول المرحلة الثانية لآلية الحماية حيز النفاذ لمدة أربع سنوات. وتؤيد المكسيك، على ضوء الظروف الراهنة في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إعادة إنشاء آلية الحماية بالكامل. ومن المهم أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه سيلزم استعراض تطبيق الآلية من جديد في حالة تقديم مقترحات في المستقبل القريب بإدخال زيادة في هذا المجال.

وبالرغم من أن الظروف الدولية الراهنة تظهر هشاشة التوازن بين الأنشطة القانونية للوكالة، حيث يعطي ثقلا أكبر لأنشطة التحقق التي تقوم بها، ترى المكسيك من الضروري أن تلتمس الصيغ المناسبة لكفالة أن تتوافر لأعمدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الثلاث، وهي الأمن والتحقق وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، موارد مضمونة وثابتة يمكن أن تلبي احتياجات الدول الأعضاء.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن المكسيك تدعو بانتظام إلى أن تمتثل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لالتزاماتها الخاصة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وأشير بصفة خاصة إلى الإجراءات التي اتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي للأطراف لعام ٢٠٠٠، فيما يتعلق بكل من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها.

ويجب أن يظل المجتمع الدولي متيقظا للعلامات المبهمة التي تشجع الانتشار النووي، سواء في ذلك الانتشار الرأسي أو الأفقي. وستواصل المكسيك التزام الحيطة حتى يتم تعزيز المبادرات الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار النووي في إطار عملية استعراض الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥.

السيد كوركري (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود نيابة عن حكومتي أن أتقدم بالشكر للسيد البرادعي على عرضه.

ستبقى مهمة إدارة المواد النووية على نحو يتسم بالسلامة والأمن مصاحبة للمجتمع الدولي إلى ما لا نهاية. والوكالة الدولية للطاقة الذرية من الأدوات الضرورية التي نعتمد عليها منذ مدة طويلة في التعامل مع هذا الواقع الأساسي وفي حماية مصالحنا المشتركة وتعزيزها. وقد أدت لنا الوكالة خدمة طيبة في هذه المهمة، وسنواصل الاعتماد عليها.

وكان من الشائع في السنوات الأولى للوكالة أن تُسمع إشارات إلى فكرة التوازن بين وظيفتيها الخاصتين بالدعوة والتحقق. وبعد منتصف الثمانينات، أصبح شائعا أن يُسمع المزيد عن أعمدة عملها الثلاثة: السلامة والتعاون التقني والتحقق. وكما يثبت التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢، فقد أصبح عمل الوكالة اليوم أكثر تعقيدا وتنوعا من قبل. فاليوم تصادف البلدان موظفين للوكالة يتابعون برامج في مجالات بعيدة عن بعضها كإدارة المياه، وعلاج السرطان، وأمن الحدود، وسلامة مفاعلات الأبحاث، وجرد المواد النووية، وصحة الحيوان، وكثير غيرها. ويتجلى في اتساع نطاق هذا العمل وتنوعه كل من الطابع المتعدد الأوجه للتكنولوجيا النووية والاعتماد المتزايد من قبل الدول في أرجاء العالم على الوكالة في المساعدة على استعمال هذه التكنولوجيا وإدارتها.

ولم يظهر اعتماد المجتمع الدولي على الوكالة في أي وقت أكثر مما ظهر في عام ٢٠٠٢. فندر أن يمر يوم دون أن يرد فيه ذكر للمسائل النووية في عناوين الصحف الكبرى في أرجاء العالم. وأظهرت أحداث ٢٠٠٢ التي سببت تلك العناوين بجلاء الحاجة الماسة إلى أن نعرف كيف يستعمل عالمنا المواد والتكنولوجيا النووية. ومن دواعي الأسف أن دولا قليلة فيما يبدو صممت على أن تسيء استعمال المواد النووية، في انتهاك لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. فتصاعدت المخاوف بشأن الإرهاب النووي.

وتكثف التأييد للتدابير الرامية إلى التحقق من كيفية استعمال المواد النووية. ومن أجل معالجة هذه المسائل وما يتصل بها من مسائل أخرى، لجأ العالم مرة أخرى إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبرز بعض أكثر المسائل إثارة للخلاف في عام ٢٠٠٢ لأن عددا محدودا من البلدان اختارت الاضطلاع بالأنشطة النووية في انتهاك لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار النووي، بما في ذلك بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أنه لم يمارس مثل هذه الأنشطة سوى عدد محدود من الدول الأطراف في المعاهدة، فإن الآثار التي ستترتب على نجاح تلك الدول في حيازة الأسلحة النووية ستكون هائلة من حيث السلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي ومن حيث قابلية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نفسها للتطبيق.

وبداية من أيار/مايو ١٩٩٤، أبقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تواجدها المستمر في كوريا الشمالية في موقعها النووي الكائن في يونغبيون لمراقبة التجميد بموجب الإطار المتفق عليه. وتبين أن كوريا الشمالية، بالرغم من أنه

كان يفترض أن التجميد نافذ، كانت تسلك طريقا سريا لإثراء اليورانيوم من أجل إنتاج الأسلحة النووية، وهو نشاط اعترفت به في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ثم صعدت كوريا الشمالية سياسة الدفع بالأمور إلى حافة الهاوية، التي انتهت بطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نهاية عام ٢٠٠٢. ومنذ ذلك الحين، أعلنت كوريا الشمالية عن انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و لم ترد على النداءات التي وجهها المجتمع الدولي للتخلي عن برنامجها المتعلق بالأسلحة النووية. وأدى انتهاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغير ذلك من التزاماتها الأخرى المتعلقة بعدم الانتشار النووي، إلى تهديد من أخطر التهديدات للأمن الدولي التي نواجهها اليوم.

وتحدى صدام حسين، مدة ١٢ عاما، قرارات مجلس الأمن. واليوم، تمت إزالة خطر حصول العراق على الأسلحة النووية، ويمكن للجهود الرامية إلى تعزيز السلام في تلك المنطقة أن تمضي قُدما، متحررة من الحاجة إلى مواجهة ذلك الخطر. وإن الدور المتنوع الذي بذلته الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مر السنين في معالجة المسألة النووية العراقية يستحق الثناء.

وأصبح الطموح الإيراني للحصول على الأسلحة النووية أكثر من جلي عام ٢٠٠٢. وبعد أن تصاعدت الأدلة التي تؤكد مشتريات إيران للمواد النووية وممارستها للعديد من الأنشطة النووية بصورة غير مشروعة، الأمر الذي لم تعلن عنه إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية على النحو المطلوب بموجب اتفاق الضمانات، أحس العالم بالجزع بصورة متزايدة. وأدت التطورات الأخيرة إلى بعث الأمل بأن إيران ستستجيب لشواغل المجتمع الدولي. وأمامنا طريق طويل قبل أن يتحوّل هذا الأمل إلى حقيقة. ويتعين على إيران أن تتخلى عن جهودها الرامية إلى الحصول على الأسلحة النووية بصورة كاملة وقابلة للتحقق.

وبقدر ما تعتبر الأعمال التي قامت بها كوريا الشمالية والعراق وإيران مدعاة للأسف، فإننا يجب ألا نتغاضى عن الدروس التي تعلمناها من معالجة هذه الأعمال التي انتهكت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواجه بسرعة وتصميم أي نشاط من شأنه أن يثير تساؤلات حول التزام الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعدم تصنيع أو حيازة الأسلحة النووية. ولا يمكن السماح بارتكاب الغش ويجب التصدي له دون أي إبطاء وبقناعة. ويجب أن تكون هناك نتائج حقيقية. وتمس الحاجة إلى أن تعلم كل دولة تستسلم لإغراء انتهاك التزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار النووي، أن أمرها سيكتشف بسرعة وستواجه بكل حزم. وإن التقاعس في ذلك يضرُّ بنا جميعا.

واستجابة للأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تحركت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسرعة لوضع برنامج موسّع لأمن المواد النووية.

ووافق مجلس إدارة الوكالة على ذلك البرنامج في آذار/مارس ٢٠٠٢، ويجري العمل بموجب خطة عمل الأمن النووي. وتنقسم خطة العمل إلى ثمانية مجالات برنامجية، توفر نهجا شاملا لمعالجة أمن المواد النووية.

ويسر حكومتي أن تعرب عن تأييدها لهذا العمل الهام بالتمويل وخدمات الخبراء على حد سواء، ونحث جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المساهمة بسخاء بأي طريقة ممكنة. وتبرهن حقيقة أن كلا من الدول النامية والدول المتقدمة النمو طلبت مساعدة الوكالة في مجال الأمن النووي على اعتراف دولي واسع النطاق بأن هذا العمل أساسي وعاجل على حد سواء.

واسمحوا لي أن أبرز بصورة خاصة العمل الذي أنجزته الوكالة لتحسين أمن وسلامة مصادر الإشعاع في جميع

أنحاء العالم. فاستعمال هذه المصادر على نطاق واسع واحتمال قيام الإرهابيين بالسعي إلى استعمال بعضها لأغراض صنع ما يسمى ''القنابل القذرة'' يبرزان ضرورة تحسين أمنها من جميع جوانبه، بما في ذلك نقلها واستعمالها وتخزينها والتخلص منها.

وفي عام ١٩٩٧، وافق مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على بروتوكول نموذجي إضافي لتوسيع نطاق أنشطة الضمانات وتزويد الوكالة بأدوات هامة جديدة للكشف عن الأنشطة النووية غير المعلنة أو السرية. وجاء هذا البروتوكول في ختام سنوات عدة من الجهود المكثفة التي استهدفت التوصل إلى السبل الكفيلة بتعزيز الضمانات الدولية وجعلها أكثر فعالية كأداة لتعزيز الثقة في قدرة الوكالة على الكشف عن التحويل وغيره من انتهاكات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإن أية دولة تبرم البروتوكول الإضافي الخاص بها بالاستناد إلى الاتفاق النموذجي تقدم مساهمة في تحقيق الأمن الدولي. ويسرني جدا أن أشير إلى أن الرئيس بوش قام في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ بإرسال البروتوكول الإضافي المقترح للولايات المتحدة إلى مجلس الشيوخ للحصول على مشورته وموافقته على تصديقه. ونحن نعمل بكل جد لإنجاز جميع الخطوات الضرورية لنظر مجلس الشيوخ في البروتوكول المقترح، ونحث جميع الدول التي لم تقم بعد بإبرام وتنفيذ بروتوكول إضافي على أن تفعل ذلك. كما نحث الدول التي لم تقم بإنجاز اتفاق للضمانات على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة. وتتيح الضمانات الفعالة وسيلة حاسمة لتعزيز الشفافية في المجال النووي وتقدم الضمانات الأساسية بأن الدول تستعمل المواد النووية في الأغراض السلمية وحدها.

وشملت التغطية الإعلامية الواسعة النطاق للمسائل النووية في عام ٢٠٠٢، إشارات متكررة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويقف خلف العناوين الرجال والنساء في الأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين يتعاملون مباشرة مع بعض أكثر مسائل الانتشار النووي في زماننا حساسية. ونحن ممتنون بالفعل لالتزامهم وما يتسمون به من روح مهنية في مواجهة هذه المسائل الصعبة.

ولا يفوتني أن أبرز العمل المخلص الذي أنجزه الرجال والنساء في أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذين يقومون كل يوم بإتاحة تطبيقات التكنولوجيا النووية المفيدة للدول الأعضاء في الوكالة بطريقة مأمونة تتسم بالكفاءة. ويبدو أن من غير الشائع أن نرى عناوين رئيسية عن تحسين إمدادات المياه الجوفية في أمريكا الجنوبية أو آسيا أو استعمال المعالجة الإشعاعية لمعالجة السرطان في أفريقيا. لكن موظفي الوكالة يعملون يوميا في هذه المجالات وفي كثير غيرها لجعل عالمنا مكانا أفضل وأكثر أمنا.

ومهما يكن وأينما كان التحدي النووي الذي يواجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن المنظمة لن تصبح فعالة إلا بقدر ما تريده لها دولها الأعضاء. وكما يبين التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقدم هذه المنظمة خدمة جيدة للمجتمع الدولي. ونحن الذين نتمتع بعضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنواصل دعم عملها الهام.

السيد سريويدجاجا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): استمع وفد بلادي باهتمام بالغ وأحاط علما بالبيان الشامل الذي أدلى به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأبرز فيه تقدم عمل الوكالة خلال العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويود وفد إندونيسيا أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديره المتواصل للمدير العام ولأمانة الوكالة على العمل الهام والقيِّم الذي يقومون به لإنجاز مهمات ولاية الوكالة بأركانها الثلاثة في مجالات التكنولوجيا والسلامة والتحقق. وتلتزم إندونيسيا بدعمها الكامل

للوكالة، وتعتقد اعتقادا راسخا بأنها، كوكالة في منظومة الأمم المتحدة، ينبغي لها أن تستمر في أداء دورها الرئيسي والعالمي لمواجهة التحديات المستقبلية الهائلة.

وفي ضوء التقرير المعد عن التعاون التقني لعام ٢٠٠٢، ومهمة الوكالة الأساسية في دعم مفهوم الذرة من أجل السلام، والتزامها بزيادة مساهمة التقنيات النووية في تعزيز السلم والتنمية، فإن وفدنا يقدر الجهود المبذولة لا فيما يتعلق بصندوق التعاون التقني فحسب، بل أيضا في مجالات أخرى كبرنامج العلوم والتطبيقات النووية. وتقوم الوكالة، في هذا المجال، بتخصيص ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من مواردها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في التعاون التقني. وقد سعدنا بملاحظة أن ٨٧ إطارا لبرامج قطرية قد تم وضعها ويجري العمل بها كأدوات لتخطيط وتصميم مشاريع التعاون التقني في إطار الأولويات الوطنية.

ويود وفدي أن يعرب عن سعادته بجهود الوكالة في توسيع وتعزيز تطبيقات العلم والتكنولوجيا بغية تحسين ظروف حياة الشعوب، وخاصة في البلدان النامية. ونرحب ببرامج التعاون التقني، التي وفرت مساعدات كبيرة للدول الأعضاء في تطوير الموارد البشرية والتسهيلات التقنية، بهدف تعزيز القدرات في مرافق هامة متعددة.

ومن الضروري التأكيد من جديد على أهمية التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية كإحدى الركائز الهامة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن شرعية الفصل السادس من المعاهدة، وحق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في نقل التكنولوجيا والمواد النووية دون عائق أو تمييز إلى البلدان النامية، عنصران أساسيان لتلبية احتياجات التنمية الوطنية. وينسجم ذلك مع دور الوكالة في مساعدة الدول الأطراف في المعاهدة على إعداد مشاريع التعاون الدولي في إطار الاستخدام السلمي للطاقة النووية، من خلال تطوير برامج فعالة لتعزيز القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والقواعد التنظيمية لدى كل بلد، على أساس أولوياته واحتياجاته وقراراته.

وتحيط إندونيسيا علما بالتقدم المحرز في مجال التحقق. وحسبما ورد في تقرير الوكالة عن تنفيذ الضمانات، توجد الآن ١٤٥ دولة لديها اتفاقات ضمانات نافذة، حيث بقيت المواد النووية وغيرها من العناصر الخاضعة للضمانات ضمن الأنشطة النووية السلمية أو أن مصيرها معروف بشكل مرضٍ.

وأحاطت إندونيسيا علما كذلك بالتقدم الذي أحرزته الوكالة في قبول البروتوكول الإضافي الذي ستنضم إليه ٨٠ دولة عضوا تقريبا. ومع ذلك تنظر إندونيسيا بقلق إلى حقيقة أن البروتوكول الإضافي لم يصبح نافذا إلا في ٣٥ دولة، وأن ٤٦ دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار لم توقع حتى الآن اتفاق ضمانات مع الوكالة.

وفي ضوء ذلك، وتمشيا مع قرار المؤتمر العام للوكالة GC (47)/RES/11 بشأن تعزيز كفاءة نظام الضمانات وتحسين فعاليته، وتطبيق نموذج البروتوكول الإضافي، تدعو إندونيسيا جميع الدول إلى استكمال الصكوك القانونية المتعلقة بها ووضعها موضع النفاذ. وذلك سيمكِّن الوكالة من تقديم تأكيدات شاملة ذات مصداقية لجميع الدول التي قطعت التزامات بعدم الانتشار، بما في ذلك التأكد من عدم وجود مواد أو أنشطة نووية غير معلنة.

ولهذا الغرض، قامت إندونيسيا بتطبيق الاتفاق الشامل للضمانات والبروتوكول الإضافي على حد سواء، وهي الآن بصدد تنفيذ إطار الضمانات المتكاملة. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه التدابير ستعزز فعالية وكفاءة نظام الضمانات، وتطبيق نموذج البروتوكول الإضافي، وستقوي كذلك نظام الوكالة للتحقق.

وفي مجال الأمن والسلامة النوويين، تحيي إندونيسيا جهود الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء على زيادة أمنها النووي، وعلى الأولوية التي توليها الوكالة لوضع تدابير لمنع سرقة المواد النووية أو تخريب المنشآت النووية. إن القلق الذي تشاطره الوكالة من مغبة الإرهاب باستخدام المواد المشعة قد دفعها إلى تعزيز أمن المواد المشعة الأخرى، بهدف منع الاتجار غير المشروع بهذه المواد.

وتشدد إندونيسيا على أهمية مواصلة الأنشطة التي اقترحها المدير العام في تقريره إلى مجلس المحافظين بعنوان ''الحماية ضد الإرهاب النووي: مقترحات محددة'' (GOV/2002/10). وتشاطر إندونيسيا الرأي، في هذا المجال، بأن الأمن النووي ينبغي أن يكون إحدى أولويات العالم، ومن ثم تدعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل أقصى الجهود لتعزيز التعاون الدولي في مجالات المواد النووية، والمواد المشعة، وسلامة النقل والنفايات، وهو ما أبرزه المؤتمر العام للوكالة في قراريه GC (47)/RES/7A و GC (47)/RES/8 اللذين اعتمدهما بشأن الأمن النووي والإشعاعي والتقدم المحرز في تدابير الحماية ضد الإرهاب النووي والإشعاعي.

ونظرا للوضع الجغرافي الفريد للأراضي الإندونيسية، طلبت إندونيسيا من الوكالة والدول الأعضاء فيها أن تساعدها في تعزيز قدراتها على وضع التدابير الكفيلة بمنع الإرهاب النووي وأعمال الطوارئ والإنقاذ في حالة وقوع عملية إرهابية نووية. وفي ضوء ذلك، ونظرا لحالة عدم اليقين التي تشوب الأمن النووي، فإن إندونيسيا تشاطر بلدانا ساحلية أخرى شواغلها إزاء سلامة النقل النووي – وعلى وجه التحديد زيادة خطر وقوع حوادث ناتجة عن الطبيعة أو عن الأخطاء الإنسانية أو زيادة خطر الأعمال الإرهابية الإجرامية.

وتحيي إندونيسيا الوكالة لقيامها بتنظيم مؤتمر دولي بشأن سلامة نقل المواد المشعة، عقد في فيينا في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وترحب بالمناقشات البنّاءة التي دارت في المؤتمر، وكذلك بالموجز الذي قدمه رئيس المؤتمر وبنتائج المؤتمر. وتمشيا مع قرار المؤتمر العام GC (47)/RES/7C تؤيد إندونيسيا أن تقوم الوكالة بالتشاور مع الدول الأعضاء بوضع خطة عمل بشأن السلامة في نقل المواد المشعة.

السيد مهتاب (الهند) (تكلم بالانكليزية): أحاط وفد الهند علما بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عرضه المدير العام للوكالة، السيد محمد البرادعي.

وفقا لتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٣، الصادر عن البنك الدولي، تجاوز عدد سكان العالم ٦ بلايين نسمة في عام ١٩٩٩. وتشير معظم التقديرات الحالية إلى أن عدد سكان العالم سيزداد بنحو بليوني نسمة على مدى الثلاثين سنة القادمة وبنحو بليون نسمة في السنوات العشرين التي تليها. وستكون هذه الزيادة كلها تقريبا في البلدان النامية، ومعظمها في المناطق الحضرية. وبالتالي، فإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه التنمية يتمثل في ضمان توفر فرص عمل منتج لهؤلاء الناس وضمان وصولهم إلى المرافق الأساسية.

إلا أنه توجد جوانب تباين كبير حاليا. فمتوسط الدخل في أغنى ٢٠ بلدا يبلغ الآن ٣٧ ضعفا من متوسط الدخل في أفقر ٢٠ بلدا، وقد تضاعفت هذه النسبة في الأربعين عاما الأخيرة. وجعل الطاقة في متناول الجميع قد يصحح هذا الوضع إلى حد كبير. فالطاقة هي آلة التمكين والنمو. فهي تضاعف العمل الذي ينجزه الإنسان وتزيد الإنتاجية. ولذلك، يؤدي توفر الطاقة إلى تدعيم سبل العيش والوصول إلى مرافق أفضل. ومع وجود قضايا الاستدامة التي تطل علينا، لا يتسنى تحقيق ذلك إلا إذا أصبحت إمدادات

الطاقة وفيرة وفي متناول الجميع. وطاقة الذرة هي الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك.

وإذ نحتفل بمبادرة ''الذرة من أجل السلام''، التي أطلقت قبل ٥٠ عاما تقريبا، ونقيّم الإنجازات التي تحققت، وهي في الحقيقة إنجازات مثيرة جدا للإعجاب من حيث نسبة الطاقة الكهربائية التي تولد باستخدام الطاقة النووية إلى إجمالي الطاقة الكهربائية التي يجري توليدها، ومن حيث التطبيقات الأخرى غير الكهربائية، فإننا نرى أن الحواجز التي تعوق نمو هذه التكنولوجيا الهامة، بما تنطوي عليه من فائدة للجزء الأكبر من البشرية، لم يجر التصدي لها بعد. ومن الأفضل التصدي لهذه المشكلة قبل أن يفوت الأوان، وإلا فإن الخطر الذي يهدد المناخ العالمي، مقرونا بالتوترات الناتجة عن عدم المساواة، قد يتخذ أبعادا لا يمكن السيطرة عليها. وقد أصبحت المؤشرات التي تدل على هذه الأخطار واضحة.

وظهر تحدٍّ جديد يتمثل في مكافحة الأخطار الناجمة عن الاستخدام السيئ للمواد النووية والمواد المشعة من قِبل عناصر معدومة الضمير أو إرهابية. ويسرنا أن نرى هذه القضية تحظى بالاهتمام اللازم من الوكالة. وقد عقدنا في الآونة الأخيرة، بالتعاون مع الوكالة، دورة تدريبية دولية على أمن المنشآت النووية. وقد لقيت تلك الدورة قبولا جيدا، كما أن التعليقات المتلقاة عن نتائجها كانت مشجعة. وأقترح أن تستخدم تلك الدورة كنموذج لدورات تعقد على أساس منتظم. ونرحب ببيان مجموعة الثمانية بشأن سلامة وأمن المصادر المشعة. وقد شاركت الهند بفعالية في المناقشات حول وضع مدونة سلوك للوكالة بشأن سلامة وأمن المصادر المشعة. ولدى الهند بنى تحتية تشريعية وتنظيمية لتحقيق أهداف مدونة السلوك.

برنامج الطاقة الذرية الهندي، الذي دخل عامه الخمسين، قطع شوطا طويلا في مسيرته لخدمة شعبنا. ونحن اليوم نسير بخطى سريعة على طريق نمو معزز ببرنامج بحث وتطوير قوي وبنى تحتية للصناعة والأمان. وبعد نحو أربع سنوات من الآن، سنصل إلى قوة توليد جاهزة تبلغ نحو ٥٠٠ ٤ ميغاواط من الطاقة الكهربائية التي تولدها مفاعلات تعمل بالماء الثقيل المضغوط – التي تشكل الجزء الرئيسي من المرحلة الأولى من برنامجنا الوطني لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة النووية – و ٣٢٠ ٢ ميغاواطا أخرى من مفاعلات تعمل بالماء الخفيف، أي ما مجموعه ٨٠٠ ٦ ميغاواط تقريبا مقابل قدرتنا الحالية التي تبلغ ٧٢٠ ٢ ميغاواطا. وقد وافقت حكومة الهند على بناء مفاعل تجريبي سريع التوليد قدرته ٥٠٠ ميغاواط. وتستطيع هذه التكنولوجيا، التي طُوّرت محليا، أن ترفع القدرة الجاهزة لدينا على توليد الطاقة الكهربائية إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ ميغاواط، على الرغم من مواردنا المتواضعة من اليورانيوم.

وقد حققنا أثناء الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ القدرة على توليد ٣٥٨ ١٩ بليون وحدة من الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة النووية، حيث حققت شركة الطاقة النووية الهندية المحدودة عامل قدرة إجمالية سنويا بلغ ٩٠ في المائة، ويعتبر هذا من بين أعلى عوامل القدرة في العالم. واعتبر أداء الوحدة رقم ١ في محطة كاكرابار للطاقة الذرية الأفضل بالنسبة لفئة مفاعلات الماء الثقيل المضغوط أثناء الفترة الممتدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وبالنسبة للسنة التقويمية ٢٠٠٢، اعتبرت وحدات مفاعلات الماء الثقيل المضغوط الثلاث التابعة لشركة الطاقة النووية الهندية المحدودة من بين أفضل خمس وحدات من هذه الفئة في العالم. كما أن جميع محطات الطاقة النووية العاملة حاصلة الآن على ترخيص بأنها مستوفية لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO-14001.

ينبغي أن يحظى نمو الطاقة النووية في البلدان النامية، لا سيما في الاقتصادات السريعة النمو ذات التعداد السكاني الكبير، باهتمام عالمي في ضوء إمكانية أن توفر حماية للكرة الأرضية من التغييرات المناخية التي لا يمكن عكس اتجاهها. وحيثما لا توجد شواغل حقيقية، يتعين دراسة الحواجز التي تعوق انتشار تكنولوجيا الطاقة النووية والتخلص من هذه الحواجز بتطبيق نهج عملي. ويجب أن نمضي قدما لإقامة عالم أكثر تمتعا بالسلم والرخاء بوضع وفرة من الطاقة في متناول أيدي الجميع. والضوابط الطائشة التي لا تعالج المسألة الرئيسية المتمثلة في تلبية تطلعات التنمية للمحتاجين لا تساعد هذه الحالة. إنها، على العكس تزيد الأمور سوءا.

المشروع الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بالمفاعلات النووية الابتكارية ودورة الوقود لتطوير الجيل التالي لتكنولوجيا المفاعلات النووية ودورة الوقود مهم في هذا السياق. ويحتمل أن يوفر حلا تكنولوجيا لمعالجة الحواجز التي تعوق انتشار محطات الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم. وفي الهند، يجري وفقا للخطة الموضوعة، تطوير مفاعل متقدم يعمل بالماء الثقيل سيتجاوز أهداف تكنولوجيا المفاعلات النووية الابتكارية ودورة الوقود من حيث الاستدامة والاقتصاد والأمان ومقاومة الانتشار. إضافة إلى ذلك، سيمكِّننا نظام المفاعلات هذا من البدء في إنتاج الطاقة على نطاق واسع باستخدام الثوريوم.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إننا نعي مسؤولياتنا المنبثقة عن امتلاكنا تكنولوجيا متقدمة في الميدان النووي. ونحن ملتزمون ومهتمون بالإسهام كشريك في مكافحة الانتشار. وإذ نمضي قدما في تطوير واستخدام تكنولوجيا نووية مقاومة للانتشار، يجب علينا أن نتخلص من النظريات البالية التي ورثناها من الماضي، والتي لا تزال تحد من نقل المعدات وتدفق التكنولوجيا المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ومن منظور اقتصاد كبير متنامٍ، مثل الهند، وفي ظل ضآلة احتياطيها من الهيدروكربون واحتياطي الفحم الآخذ في النضوب، فإن تطوير الطاقة النووية القائم على أساس نهج الدورة المقفلة الذي يمكننا من تحقيق استغلال أكبر لليورانيوم والثوريوم هو السبيل الوحيد لتلبية التطلعات التنموية لما يربو على بليون نسمة. ولذلك، فإننا نتبع برنامجاً شاملاً للبحث والتطوير بغية استكشاف التكنولوجيات الأحدث لتوسيع نطاق استخدام الطاقة النووية.

ويقوم برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور قيِّم في أنشطة التطوير باستخدام التقنيات النووية. ولدينا برنامج داخلي شامل بشأن التطبيقات في مجالات الزراعة والصحة والموارد المائية والصناعة. وما فتئنا نتشاطر خبراتنا مع البلدان الأخرى بصورة نشطة. وسنواصل دعمنا القوي لأنشطة الوكالة. ونحرص دوماً على تسديد اشتراكاتنا في صندوق التعاون التقني بالكامل. وسنفعل ذلك في العام الحالي أيضاً.

إن برنامج الوكالة لإدارة وحفظ المعرفة يأتي في الوقت المناسب، وله أهميته بالنسبة للصناعة النووية. وفي الهند، حالفنا الحظ فيما يتعلق بمواردنا البشرية ذات القدرات العالية جداً والمتوفرة بأعداد كبيرة. وقد يجدر في هذه المرحلة أن نشير إلى أن العلماء الهنود ربما حققوا أكبر إسهام في المطبوعات العلمية بشأن مفاعلات الماء الثقيل المضغوط.

وإذ ننظر إلى السيناريو الحالي الذي تجد التكنولوجيا النووية نفسها فيه، فإننا نحتاج إلى استراتيجية تفاعلية ذات شقين تضمن تحقيق التطلعات التنموية التي يمكن تلبيتها حتماً عن طريق التكنولوجيا النووية وتمنع الاستخدام الضار لتلك التكنولوجيا في نفس الوقت. وهذا تحدٍ بالغ الأهمية، لأن

إغفال أي من البُعْدَين يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة. وفي ظل الحكمة الجماعية القائمة على العلم والتكنولوجيا، نشعر بأن الأمم المتحدة بوجه عام، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوجه خاص، في موقف فريد يتيح لهما إيجاد سبل جديدة يمكن أن تسهم إلى حد كبير في السلم والرخاء العالميين. ونحن جميعا في حاجة إلى العمل معاً في هذه المهمة الجليلة. إننا مدينون بذلك للبشرية وللأجيال المقبلة.

السيد عثمان (السودان): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني، وأن أتقدم بأجزل الشكر وعظيم الامتنان إلى السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقرير الوافي وعرضه الجيد. ويود وفد بلادي في هذه الفرصة السانحة أن يثني على الجهود الدؤوبة التي يضطلع بها السيد المدير العام للوكالة بهدف تحسين أدائها وزيادة فعاليتها وتوسيع نطاق الأنشطة والبرامج لخدمة الدول النامية.

لقد ظل موضوع معاهدة عدم الانتشار النووي والتوقيع والمصادقة على البروتوكول الإضافي من أكثر الموضوعات أهمية في جدول أعمال هذه الوكالة. إلا أن الوضع في الشرق الأوسط يحتاج إلى نظرة شاملة ووقفة متأنية. فالكيان النووي الوحيد في هذه المنطقة – وهو إسرائيل – يرفض التوقيع على الاتفاقية فضلا عن بروتوكولاتها الإضافية، مقدما في ذلك جملة من المبررات والمسوغات غير المقبولة.

ولا بد لنا من الإشادة بصفة خاصة بأنشطة إدارة التعاون التقني وبما ظلت تقدمه من مساعدات تقنية ومعلومات للبلدان النامية. والعدد المتزايد للدول النامية وحاجتها الملحة إلى هذه البرامج، التي تتولاها الوكالة الدولية، يدفعنا للسعي إلى زيادة ميزانية هذا البرنامج وإدراجه كجزء ثابت في الميزانية الرئيسية بدلا من اعتماده على الهبات والمعونات المقدمة من الدول المانحة. إلا أن هذا لا يمنع الدول المانحة من تقديم المزيد من إسهاماتها لصندوق التعاون التقني، كما نأمل في إسهامات أكبر من الصناديق المالية الدولية والإقليمية لدعم مشاريع الوكالة وأنشطتها وبرامجها في البلدان النامية.

إن برنامج التعاون التقني يظل الطريقة المُثلى لمساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية في مجالات الطب والصحة والمياه وسلامة البيئة والسلامة النووية والإشعاعية، لا سيما وأن جهودا كبيرة تُبذل حاليا لبداية تنفيذ المشروع الإقليمي لمكافحة واستئصال ذبابة التسي تسي ومرض النوم، بالإضافة إلى التخطيط لمكافحة البعوض الناقل لمرض الملاريا في كافة أرجاء القارة الأفريقية. ويحدونا أمل كبير في تقدم البحوث من أجل استئصال حشرة الأنوفليس الناقلة للملاريا بواسطة تقنية الحشرة العقيمة، لما يمثله هذا المرض من جوانب سالبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات الدول النامية عموما والقارة الأفريقية على وجه الخصوص.

وختاما، فإننا نعرب عن تمنياتنا للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمديرها العام، السيد محمد البرادعي، والعاملين فيها بالتوفيق والسداد في مهمتهم السامية من أجل عالم أفضل خال من أسلحة الدمار الشامل.

السيد لويدل (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي – الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل– التي يشرفني أن أتكلم باسمها اليوم، ترحب بالتقرير الذي قدمه السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

من سوء الطالع أن نظام عدم الانتشار النووي يواجه تحديات خطيرة في عالم اليوم. وفي إطار الوكالة الدولية

للطاقة الذرية، نرى أن من الضروري مواصلة السعي إلى تحقيق توافق في الآراء بين أكبر عدد ممكن من البلدان من أجل تهيئة مناخ الثقة والمشروعية في عملية صنع القرار. ولا بد من إيلاء الأولوية لصون وتعزيز القواعد الدولية التي جرى التفاوض بشأنها بصورة متعددة الأطراف.

إننا نكرر التزامنا النشط والمستمر بأهداف المجتمع الدولي المتمثلة في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مع حفظ حق جميع الدول في الانخراط في البحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وفي ذلك الصدد، نولي أهمية كبيرة لبرنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونؤيد الإجراءات الرامية إلى ضمان تبادل المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية للطاقة النووية.

إن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها تؤكد التزامها بتعزيز فعالية الضمانات، بما لها من دور جلي في تحقيق الشفافية والثقة المتبادلة بين البلدان. ولهذا الغرض، لا بد من مضاعفة الجهود المبذولة لتحقيق مزيد من الكفاءة والوفورات دون أن يؤثر ذلك على الفعالية. وفي هذا الصدد، نثني على تعميق التعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكيانات التحقق الأخرى، مثل الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية للمساءلة عن المواد النووية ومراقبتها.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يسعنا إلا أن نذكر موقفنا لصالح برامج وميزانيات النمو الصفري؛ ولكن في هذا العام – نظرا للحاجة إلى تحقيق حل وسط متوازن يعود بالمنفعة على الجميع من اجل الوفاء بالالتزامات الرسمية للوكالة، وفي سياق عالمي من التحديات والمسؤوليات – وافق أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المرتبطة به الأعضاء في مجلس المحافظين على مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين القادمتين. وقد اتخذ ذلك القرار على أساس أنه سينظر إليه بوصفه تدبيرا استثنائيا، نظرا للقيود الاقتصادية والمالية الحالية التي تجابه منطقتنا دون الإقليمية.

وبالنسبة لموضوع مختلف، نود أن نؤكد من جديد تقديرنا للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمحافظة على نظام أمني يحمي البيئة والناس من الضرر الذي يسببه الإشعاع. ولذلك السبب نؤمن بأنه ينبغي إيجاد التوازن المناسب في النظر في مسألة الأمن في نقل المواد المشعة. ونؤمن بأن الوكالة يمكن أن تضطلع بدور أساسي بوصفها الميسر لإجراء حوار بين البلدان المحددة في الاستخلاصات الهامة التي عرضها رئيس المؤتمر الدولي المعني بسلامة نقل المواد المشعة، الذي عقد في تموز/يوليه الماضي.

وبنفس الروح كان الحدث الهام الآخر هو المؤتمر الدولي المعني بأمن المصادر الإشعاعية الذي عقد في آذار/مارس هذا العام؛ وتشكل خطة عمله إسهاما أساسيا في تطوير وتنسيق الجهود الدولية في هذا المجال.

أخيرا، نؤكد من جديد تأييدنا القوي للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحماية المواد النووية من أجل منع وقوعها في أيدي الأطراف من غير الدول.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/58/L.10. أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الذي يود أن يتكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت. وأود أن أذكِّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية أن يوضح موقفه بشان مشروع القرار A/58/L.10 المعنون ''تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية''.

أولا، إن من غير ذي الصلة بالموضوع تماما أن يتضمن مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إشارة إلى قرار الوكالة بشان تنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – وهو قرار رفضناه رفضا باتا – بالرغم من أن بلدي ليس دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار. لقد انسحبت حكومتي من معاهدة عدم الانتشار لكي تدافع عن مصالحها العليا بينما هي ترزح تحت الحالة غير العادية التي خلقها التهديد النووي من الولايات المتحدة وتحيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم الانتشار ممارسة لحقها السيادي بموجب الأحكام ذات الصلة لتلك المعاهدة. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يذكر مؤيدي مشروع القرار بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعد دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار.

ثانيا، لا تعترف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتقرير السنوي الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية للجمعية العامة. فالتقرير السنوي يذكر أن بلدي كان غير ممتثل لاتفاقه الراهن للضمانات عملا بمعاهدة عدم الانتشار وأنه أقر بأن لديه برنامجا لإثراء اليورانيوم مما لا يتوافق مع الاتفاقات الدولية. وذلك مخالف للحقائق. فقد نفذ بلدي التزاماته بموجب معاهدة عدم الانتشار والإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بحسن نية حتى الوقت الذي أعلنَّا فيه قرارنا بالانسحاب من المعاهدة.

و لم تقر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قط بأن لديها برنامجا لإثراء اليورانيوم. والقول إن بلدي أقر بأن لديه برنامجا لإثراء اليورانيوم هي جزء من مكيدة غبية لتضليل الرأي العام ولإلقاء المسؤولية عن تدمير الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة على عاتق بلدي. مع ذلك، ودون أي مبرر تدعي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن بلدي ينتهك الاتفاقات الدولية. وهذا يثبت بوضوح أن الوكالة أداة بيد الولايات المتحدة.

ثالثا، إن موقف بلدي بشأن الحالة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة موقف عادل ومبدئي. فالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية نتاج للسياسة العدائية للولايات المتحدة نحو بلدي. وهي ليست قضية يمكن للوكالة أن تحلها من خلال التدخل والضغط ما دامت الولايات المتحدة مستمرة في سياستها العدائية نحو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الغدر أن تتواطأ الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السياسة العدائية للولايات المتحدة وفي تهديداتها النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وأن الوكالة تفعل ذلك لأن الولايات المتحدة دولة عظمى بينما تمارس الضغط على الضحية لأنها بلد صغير.

وهنا أجد نفسي مضطرا إلى أن أطرق موضوعا جانبيا بغية الإعراب عن أسفي للاضطرار إلى أن أفعل ما فعله ممثل اليابان أمس حينما أشار إلى بلدي باسم خاطئ، بدوافع سياسية شريرة وخفية تظهر الازدراء ببلدي. وأرجو أن تتفهم الدول الأعضاء ذلك.

رابعا، بعض البلدان المتلهفة لممارسة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما اليابان، ليست في موقف للإسهام بشكل إيجابي في عملية تسوية المسألة النووية لأنها تسيء استعمال هذه المسألة وتستغلها لتحقيق

مآربها السياسية والعسكرية. فاليابانيون الوضيعون يحولون مجتمعهم بأسره نحو اليمين، في محاولة لبعث الروح العسكرية والفاشية بهدف إعادة غزو كوريا. كيف يمكننا أن نتهاون – ولو للحظة واحدة – في استعدادنا ضد اليابانيين بينما تتكلم حكومة اليابانيين الوضيعين وبرلمانهم عن فرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويصرخ وزير الدفاع وغيره من كبار مسؤولي اليابانيين الوضيعين مطالبين بشن هجوم إجهاضي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟

لكل تلك الأسباب، ستصوت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد مشروع القرار A/58/L.10، لأنه لن يساعد في تسوية المسألة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية) استمعنا للمتكلم الوحيد تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.10. وقبل ذلك، أود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/58/L.10 بعد تقديمه: بابوا غينيا الجديدة، بنما، السودان، ليختنشتاين، نيكاراغوا.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل صوت واحد (القرار ٨/٥٨).

[بعد ذلك أبلغ وفد رومانيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب ممثل الكلمة ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكِّر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق، على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لممارسة حق الرد على النقاط التي أثارها مندوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أولا، أثار الوفد الكوري الشمالي مجموعة من النقاط بشأن اعتراضاتهم على مشروع القرار هذا لا علاقة لها بأي صورة بمضمونه.

ثانيا، استخدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عبارة ''Japs'' (اليابانيين الوضيعين). وهذا ينطوي على التحقير، ونطلب من المندوب الكوري الشمالي أن يسحب تلك العبارة المهينة. نحن نستخدم تعبير ''كوريا الشمالية''، وأحيانا، نستخدم تعبير ''كوريا الجنوبية''. وهذا مفهوم جغرافي وليس في نيتنا أن نستخدم أي تعبير مهين بهذا المعنى المحدد. ولكن، لفظ ''Jap'' باللغة الانكليزية تعبير مهين في حقيقة الأمر، ولذلك أرجو من مندوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يمتنع عن استخدام هذه الكلمة.

ثالثا، في المجتمعات الديمقراطية، كثيرا ما تُطرَح في الهيئات التشريعية نقاط متنوعة، واليابان ليست استثناء. وأحيانا عندما يتواتر الكلام عن تهديد من كوريا الشمالية، خاصة بالنسبة لبرامجها في ميدان التطوير النووي، يمكننا كدولة ديمقراطية أن نطرح كل ما يعن لنا من نقاط ما دام التعبير عن الرأي والرأي الآخر ممكنا. ونحن لا نحمل أي مشاعر عدائية ضد دولة كوريا الشمالية. وكما جاء في إعلان بيونغ يانغ الذي وقعته اليابان وكوريا الشمالية، نحن على استعداد لمناقشة مختلف القضايا بما فيها المسائل النووية كيما يتسنى تسوية هذه المسألة في إطار المحادثات السداسية المقبلة بشأن المسائل النووية المتعلقة بالشمال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود القول بوضوح شديد إنه كانت هناك أمثلة منذ توليت الرئاسة انتابني خلالها شعور بالانزعاج الشديد إزاء مستوى النقاش من حيث التنابز بالألقاب. وتؤكد الرئاسة أنها تؤيد أي تعليقات من شأنها تجنب الحالات التي نتخطى فيها مستوى معينا. وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بموضوع معالجة مسألة الإشارة إلى اليابانيين بلفظ ''Japs''، أود أن يراعي ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذلك، ويحدوني الأمل أنه سيعزف في المستقبل عن استخدام هذه العبارات في هذا المحفل الموقر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٦ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

تقارير الأمين العام (A/58/262 و A/58/267 و A/58/270)

السيد ستاغنو أوغارته (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان منظومة تكامل أمريكا الوسطى: بليز، بنما، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غواتيمالا، نيكاراغوا، هندوراس، وبلدي، كوستاريكا.

اسمحوا لي بداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة،

وبالدرجة الأولى على ما تبذلونه من جهد وتفانٍ في مواجهة التحدي الذي تنطوي عليه الرئاسة.

وفي هذه المناسبة أود أيضا أن أعرب عن امتناننا للأمانة العامة على كل المساعدة التي ما فتئت تقدمها لبلدان برزخ أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية منذ عام ١٩٨٣، وهو العام الذي ناقشت فيه الجمعية العامة لأول مرة الحالة في تلك المنطقة. كما نود أن نشكر جميع المتبنِّين. لقد التزموا جميعا، بدرجة أو بأخرى، بتنمية منطقتنا منذ تنفيذ إطار العمل لاتفاق التعاون والذي أدى إلى إجراءات ملموسة في مجال التكامل الإقليمي وفي قطاعات الصحة والتعليم والحماية البيئية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أحر التهانئ لبنما بمناسبة احتفالها بمرور ١٠٠ عام على استقلالها. إن توطيد السلام والديمقراطية في أمريكا الوسطى كان نتيجة عملية سياسية طويلة وشاقة استطاعت أن تتغلب على العديد من العراقيل، بفضل الجهود المشتركة لشعوب المنطقة وحكوماتها، والتي لا تزال تحرز تقدما صوب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بدعم متضافر من المجتمع الدولي. وفي الوقت الحالي انتخبت جميع بلدان المنطقة حكومات ديمقراطية.

وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، أجريت انتخابات بلدية وتشريعية في السلفادور، وتمت عملية الانتخابات بسلام ومن دون أي حوادث كبيرة، مما أظهر التقدم الذي أحرزه البلد صوب التحول الكامل إلى الديمقراطية والتزامه الراسخ باستكمال السجل الوطني للأشخاص الطبيعيين واستحداث وثيقة هوية فريدة من نوعها لانتخابات عام ٢٠٠٤. وبالمثل ستنظم المحكمة الانتخابية العليا الاقتراع باستخدام محل الإقامة كمعيار.

وفي غواتيمالا، ستجرى الانتخابات الرئاسية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وستكون أكثر الانتخابات مراقبة في التاريخ السياسي لذلك البلد. وفي ضوء الحدث المقبل، وقع ممثلون عن الأحزاب السياسية اتفاقا أخلاقيا وسياسيا بشأن العملية الانتخابية وإعلانا بالالتزام باتفاقات السلام. وبغية كفالة عملية نظيفة وشفافة، وحُّدت بعثات مراقبة الانتخابات من منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي جهودها مع مراقب الانتخابات لعام ٢٠٠٣، وهو تحالف فيما بين ثلاث مؤسسات محلية، بغية نشر مراقبين مستقلين في جميع أنحاء البلد.

وفي منطقتنا، هناك ضرورة لإيلاء اهتمام خاص لمشكلة خطيرة هي قلة مشاركة الناخبين ولامبالاة المواطنين الناجمة عن الريبة بسبب الافتقار إلى الشفافية والحاجة إلى إصلاح هيكلي وانتخابي ومشاركة أكبر من المجتمع المدني في صنع القرار.

وتوجد في منطقتنا عدة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأمن المواطنين. لكننا يجب أن نذكر أن مشاكل كل بلد تختلف عن مشاكل البلدان الأخرى. وهناك حاجة واضحة لالتزام حقيقي من السلطات المحلية بتمويل المؤسسات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان والتصدي لقضية الجريمة واستحداث أو تقوية قوات شرطة مدنية.

إن تقرير الأمين العام واضح بشأن الجهود التي تبذلها الحكومات والمجتمع المدني من أجل القضاء على الممارسات السيئة. وقد تم تعيين مسؤولين جدد لذلك الغرض وقد ظهرت علامات مشجعة على إعادة التنظيم والتعزيز، بمساعدة من الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، ضمن جهات أخرى. ولكن يتضح أيضا أن عملية الإصلاح قد عرقلتها ضآلة مخصصات الميزانية لتمويل الإصلاحات المطلوبة. ويستعرض التقرير أيضا بالتفصيل العمل الذي

أنجزته نيكاراغوا وهندوراس والسلفادور لإصلاح الهياكل القضائية وإرساء حكم القانون، مما سيساعد تلك البلدان على العمل صوب تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة نظام قضائي شفاف.

وفي الوقت الحالي، تبذل نيكاراغوا جهودا كبيرة لتحسين إدارة الشؤون العامة من خلال استحداث مكتب للسياسة الأخلاقية مستخدمة الموارد التي حصلت عليها من سبعة بلدان ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهناك أيضا خطة طموحة لمكتب مراقب الحسابات العام للجمهورية من أجل تحسين القدرات الوطنية لتدقيق الحسابات. وفي السلفادور، أصدرت الجمعية التشريعية قانونا لإصلاح الوكالة الحكومية لتدقيق الحسابات. وفي هندوراس، حلت المحكمة العليا للمحاسبة محل مراقب الحسابات العام ومكتب الأمانة الإدارية. وأظهر قانون ميزانية غواتيمالا لعام ٢٠٠٣ تقدما طفيفا في تخصيص الميزانية للوزارات والأمانات ومؤسسات حكومية أخرى مسؤولة عن تنفيذ اتفاقات السلام. ولكن مشكلة الفساد في المنطقة تظل خطيرة. وهي تقوض الثقة في النظام السياسي والمؤسسي وتعرقل الحكم الرشيد في القطاع العام.

وفي مجال التجارة، انتعشت اقتصادات أمريكا الوسطى بعض الشيء من تأثير الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والركود العالمي. وأصبحت السوق المشتركة دينامية بقدر أكبر نتيجة للمفاوضات حول اتفاق دول أمريكا الوسطى للتجارة الحرة والاتفاق بين كندا وأمريكا الوسطى للتجارة الحرة ومن خلال بدء نفاذ مدونة الجمارك الجديدة الموحدة لأمريكا الوسطى ولائحتها والتي تمت فيها المواءمة بين نسبة مئوية كبيرة من فئات التعرفة الجمركية الخارجية المشتركة. ومن المخطط له التفاوض على اتفاق منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي. ومن سوء الطالع أن انخفاض أسعار البن أدى إلى ضياع كل المكاسب المحققة بجهود صناعة المنسوجات والصادرات والزيادة في عوائد الصادرات.

وفي القطاع الاجتماعي اعتُمدت سياسة أمريكا الوسطى للصحة والبيئة، الأمر الذي يجعلنا المنطقة دون الإقليمية الوحيدة في الأمريكتين التي لها جدول أعمال مشترك عبر القطاعات من هذا النوع.

واعتُمدت استراتيجية إطارية للتعامل مع الأغذية والأمن الغذائي اقتضتها ظروف الجفاف السائدة والتغير المناخي. وينفذ مجلس التكامل الاجتماعي تلك الاستراتيجية.

وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى، استضافت السلفادور من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ الدورة العادية الثالثة للجنة البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وأثناء الاجتماع، صدقت السلفادور على اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب وانضمت نيكاراغوا للاتفاقية ووقعت كل من كوستاريكا وبيرو رسالة تفاهم بشأن مكافحة الفساد في الأمريكتين.

وفي ١٢ آذار/مارس عقد المؤتمر الوزاري التاسع والعشرون المعني بالحوار السياسي والتعاون الاقتصادي للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظومة تكامل أمريكا الوسطى. وفي ذلك الاجتماع، أقر المشاركون بأهمية مشاركة المجتمع المدني لتعزيز العلاقات بين المنظمتين، واتفقوا على إرسال تعليمات لبعثاتهم لدى الأمم المتحدة للعمل على استحداث محافل دولية وآليات للمشاورة بشأن قضايا من قبيل التسوية السلمية للصراعات ومكافحة المخدرات والإرهاب.

وعلاوة على ذلك، شارك مندوبون من ثمانية بلدان، في ٢ حزيران/يونيه، في اجتماع بشأن خطة بويبلا – بنما، وهي مبادرة شاملة للتكامل والتنمية الإقليمية يساندها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، من أجل إطلاق مبادرة

البلدان الأمريكية للتنمية المستدامة والتي يتمثل هدفها في كفالة تقيُّد مشاريع خطة بوبيلا – بنما بالمعايير البيئية الملائمة.

وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز في مجالات مختلفة، لا نزال نشعر بقلق لأن مستويات الفقر ظلت مشابهة لمستويات الثمانينات. وتستمر الحملة من أجل تحسين رفاهة شعوب أمريكا الوسطى كل يوم لأن شعوبنا تتمتع بروح قتالية وتستحق أفضل نوعية للحياة مثلما يستحقها جميع سكان الكوكب.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة إلى الاتحاد إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا، فضلا عن أيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والطرف في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة جدا عن الحالة في أمريكا الوسطى، فهي توفر لنا صورة عامة تيسِّر لنا تقييم التقدم المحرز هناك والنظر في مبادرات مستقبلية.

بعد أكثر من عقدين من الحروب الأهلية وتوقيع عدة اتفاقات سلام بدأت في التسعينات، تعكف أمريكا الوسطى الآن على تعزيز مؤسساتها الديمقراطية. ومع ذلك، لا تزال هناك عوائق عديدة على الطريق إلى السلام والحرية والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

وعلى الرغم من الخطوات المهمة التي اتخذت، فلا تزال المخاطر قائمة بإمكانية حدوث نكسات خطيرة في العملية الديمقراطية. وبعض أكبر تلك المخاطر ينبع من الظلال الطويلة التي خلفتها الصراعات الداخلية، والصعوبات التي تعترض الانتقال إلى نظام من التعددية الديمقراطية، وتحديات التنمية المنصفة والمستدامة. وإضافة إلى ذلك، يشكل عدم المساواة الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر تحديا رئيسيا يمكن أن يعوق بشكل خطير من المشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية. كما أنه، على الرغم من جهود حكومات أمريكا الوسطى لمكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة، فلا تزال تلك الشرور تقوض الأمن الداخلي وتبطئ خطى التنمية.

والاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد التزامه بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع الثقافي، وهي أهداف ينبغي تحقيقها أيضا من خلال إسهامات المجتمع المدني. ويقدر الاتحاد الأوروبي التقدم الذي أحرزته حكومات أمريكا الوسطى في توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد. وينبغي إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بإجراء انتخابات سياسية شفافة، والإدارة النزيهة للعدالة، والإدارة اللامركزية والكفؤة للشؤون العامة، ومكافحة الفساد، ومشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة. ونحن نطالب حكومات أمريكا الوسطى بأن توفر ضمانا أفضل للأمن الداخلي الذي تدهور في السنوات الأخيرة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار المهم الذي اتخذته بلدان أمريكا الوسطى بتسريع تكاملها الإقليمي بوصفه قوة دافعة لتحقيق التنمية المستدامة. ونسلم بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في تحديث وتحويل أمريكا الوسطى في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي: إنشاء اتحاد للجمارك، وبدء سريان آلية تسوية المنازعات التجارية، والتوقيع على معاهدة أمريكا الوسطى لاستثمار وتجارة الخدمات.

ولا يزال حوار سان خوسيه يشكل الأداة الرئيسية للتعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى، وهو الذي جلب السلام والأمن والديمقراطية إلى المنطقة في

السنوات الـ ٢٠ الماضية. ومن خلال ذلك الحوار، نشدد أيضا على أهمية التكامل الإقليمي لبلدان أمريكا الوسطى، ونقترح تسريع خطاه. وفي مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في مدريد في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، اتُخذ قرار بالتفاوض على اتفاق للحوار السياسي والتعاون. ومن ثم، فإننا في غاية السرور لنجاح جولتي المفاوضات المعقودتين في بنما في أيار/مايو الماضي، وفي بروكسل في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. ونتوقع أن يتم التوقيع على الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مما يمهد الطريق للتعاون في المستقبل بين المنطقتين.

إن الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب الحالة السياسية في غواتيمالا. وفي غداة أحداث العنف التي وقعت في تموز/يوليه الماضي، فإن الانتخابات المقبلة تكتسب أهمية خاصة. ونحن نؤكد من جديد على ضرورة أن تكون الانتخابات نزيهة وسلمية، وندعو السلطات الغواتيمالية وجميع الأحزاب السياسية المشتركة في الانتخابات أن تكفل اعتماد التدابير اللازمة لانتخابات ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. والاتحاد الأوروبي يرحب بالاستجابة البناءة من جانب حكومة غواتيمالا والمجتمع المدني، لقراره إيفاد بعثة للمراقبة الانتخابية، للتعاون مع البعثات التي نظمتها منظمة الدول الأمريكية والمنظمات الأخرى، ومع المراقبين الوطنيين. وبإرسال تلك البعثة الانتخابية إلى غواتيمالا، يدلل الاتحاد الأوروبي على استعداده لا لرصد العملية الانتخابية فحسب، بل أيضا لأن يكون حاضرا، كعهده في الماضي، في لحظة حاسمة من الحياة الديمقراطية في ذلك البلد.

ونقدر المبادرة الأخيرة التي وقع عليها ٢٠ حزبا سياسيا في غواتيمالا بخصوص وضع جدول أعمال وطني مشترك بتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتلك خطوة مهمة صوب وضع ميثاق وطني للنهوض بالإدارة السليمة في غواتيمالا.

وندعو حكومة غواتيمالا إلى مواصلة تعزيز نظام القضاء لمنع القوى الخارجة عن القانون من تقويض مؤسسات الدولة، وتوفير تربة خصبة للفساد والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. ونثني على الطلب المقدم من أمين مظالم حقوق الإنسان إلى منظمة الدول الأمريكية من أجل دعم مشاركته في اللجنة المعنية بالتقصي عن الجماعات غير القانونية وأجهزة الأمن السرية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يقيِّم إيجابيا بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا التي ساعدت في توطيد مكاسب اتفاقات السلام، وهو يؤيد تمديد ولاية البعثة إلى عام ٢٠٠٤.

ويهنئ الاتحاد الأوروبي حكومة نيكاراغوا على جهودها من أجل بناء مستقبل يقوم على الحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية المستدامة، وعلى قدر أكبر من التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونشعر بالقلق إزاء استمرار ارتفاع معدل الفقر في نيكاراغوا، ونشدد على الحاجة إلى مزيد من المساواة الاجتماعية، والتوزيع العادل للموارد. وفي الوقت ذاته، نؤكد من جديد التزامنا بحفز التطور في ذلك المجال. ونهنئ الحكومة النيكاراغوية على الخطوات التي اتخذتها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وتعزيز نظامها المالي، ووضع سياسات مؤاتية للنمو الاقتصادي المستدام.

وفيما يتعلق بالسلفادور، يقدر الاتحاد الأوروبي جهود الحكومة لتقوية المؤسسات الديمقراطية، وبخاصة من خلال تعيينها لأمين المظالم الذي يضطلع بدور أساسي في حماية حقوق السكان الأصليين والفقراء. ونتوقع من الحكومة أن تيسر عمل أمين المظالم.

ويثني الاتحاد الأوروبي على رئيس هندوراس لجهوده في سبيل التصدي لتحديات الفقر والفساد في ذلك البلد. إلا أن ضمانات حقوق الإنسان هناك لا تزال ضعيفة وتتطلب تقويتها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الكامل لشتى المبادرات التي تضطلع بها منظمة الدول الأمريكية لالتماس حلول للمنازعات الحدودية وضمان أن تجرى الانتخابات السياسية في بلدان أمريكا الوسطى في بيئة آمنة. ونرحب بدور الوساطة الذي تقوم به منظمة الدول الأمريكية لفض النزاع الإقليمي بين غواتيمالا وبليز، ونشجع هذا الدور، ونحث جميع الدول في المنطقة على تسوية المنازعات الحدودية المتبقية بالوسائل السلمية. ونعرب عن تقديرنا لمنظمة الدول الأمريكية لتعاونها مع بعثة التحقق الأوروبية التي أوفدناها إلى غواتيمالا لرصد الانتخابات. كما نعرب عن تقديرنا لمبادرات تلك المنظمة في القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، مثل برامج إزالة الألغام في أمريكا الوسطى، ومكافحة الإرهاب والمخدرات، والجهود الرامية إلى وضع ضمانات لحقوق الإنسان، وتحقيق الأمن والسلام.

ويواصل الاتحاد الأوروبي إيلاء اهتمام وثيق للحالة في أمريكا الوسطى. ونحن نركز التزامنا أساسا على مكافحة الفقر واعتماد تدابير لضمان سيادة القانون، امتثالا للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وتنفيذ تلك التدابير سييسر السبيل إلى السلام والأسواق الحرة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى.

السيد ألبا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على التقارير التي قدمها لنا بشأن الحالة في أمريكا الوسطى (A/58/270)، ومهام بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (A/58/262)، والحالة في ذلك البلد (A/58/267)، والتي أولياها دراسة متأنية.

إن المكسيك، كما أوضحنا من قبل، تولي أولوية عليا لعلاقاتها مع أمريكا الوسطى التي ترتبط معها بأواصر تاريخية وثقافية وجغرافية مشتركة، فضلا عن الروابط الاقتصادية. ولهذا السبب دأبت حكومة المكسيك على دعم عمليات السلام في أمريكا الوسطى، والجهود التي تبذلها شعوب المنطقة وحكوماتها لتوطيد مؤسساتها الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وتحقيق أهدافها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد الصراع. وقد تجلى ذلك الدعم في أنشطة التعاون الثنائي والإقليمي في المجالات السياسية والعلمية والتقنية والثقافية والتعليمية والاقتصادية، وفي تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ونعكس أوسع تعبير عن ذلك التعاون في خطة بويبلا – بنما.

ويسرنا اختتام التحقق من عملية السلام الذي اضطلعت به الأمم المتحدة منذ التوقيع على اتفاقات السلام في ذلك البلد. ومما لاشك فيه أن وجود ودعم الأمم المتحدة كانا أساسيين لبناء السلام في السلفادور، كما كان الحال بالنسبة لتوفر الإرادة السياسية للأطراف في الاتفاقات وتطلع الشعب السلفادوري لبناء ذلك السلام. ونعتبر أيضا من الأمور الإيجابية جدا تقديم حكومة السلفادور مؤخرا حصرا للأسلحة الخاصة بقواتها المسلحة، وهذا قرار يسهم في تعزيز مناخ الثقة داخل البلد وفي المنطقة. واعتراف جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بالدور الحالي للقوات المسلحة، وقرارها بسحب كل تحفظاتها فيما يتعلق بطابعها الدائم، يشكلان أيضا تقدما هاما.

لقد كان وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا إيجابيا جدا في جعل عملية تعزيز السلام مؤكدة

ويمكن الاعتماد عليها، وكان ضروريا بشكل خاص لأن تقارير الأمين العام تبين نتائج مختلطة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقات.

إن حكومة غواتيمالا والمجتمع الدولي يقدران عمل البعثة، ولهذا السبب طلبا في العام الماضي الإبقاء عليها بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بسبب إجراء الانتخابات وتغيير الحكومة المقرر لهما نهاية عام ٢٠٠٣ وبداية ٢٠٠٤، على التوالي، وإمكانية حدوث فجوات في مرحلة الانتقال هذه.

والمكسيك، باعتبارها من أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا، ولأنها دأبت كل عام على تقديم مشروع القرار المتعلق بالبعثة، أيدت تمام التأييد ذلك الطلب، الذي انعكس في قرار الجمعية العامة ١٦١/٥٧. وهذا القرار لم يجدد ولاية البعثة فحسب لعام آخر، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإنما أبقى أيضا على امكانية مواصلة دعم البعثة للعملية بعد ذلك التاريخ.

وستقدم في الأيام القادمة، بتأييد من الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص أصدقاء غواتيمالا، مشروع قرار لتجديد ولاية البعثة سنة أخرى، أي من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مع مراعاة القرار ١٦١/٥٧، وتوصية الأمين العام الواردة في تقريره بشأن البعثة في الوثيقة A/58/262. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت، كما كان الحال في السنوات السابقة.

وحتى يكون لاستمرار البعثة عاما آخر مغزى، أود أن أشدد على الأهمية الحيوية لقيام الذين انتخبوا في غواتيمالا بتعزيز الالتزام الذي قطعته على نفسها الأحزاب السياسية الرئيسية يوم ١١ تموز/يوليه من هذا العام، تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية – وهو التزام بالاعتراف باتفاقات السلام باعتبارها اتفاقات الدولة، ليتسنى إدماج الاتفاقات بصورة تامة في برامج الحكومة الجديدة.

ومن الأساسي أن ترفض كل العناصر السياسية الفاعلة استخدام العنف حتى يمكن أن تجرى الانتخابات في مناخ من السلم والهدوء. ومن المهم أيضا أن تتعامل الحكومة المنتخبة مع أية أوجه فشل في تنفيذ اتفاق السلام، على وجه الخصوص، فيما يتعلق بحقوق الإنسان وعملية التجريد من السلاح، وكذلك تعزيز السلطة المدنية. وهذه ستكون أيضا المهام الأساسية للبعثة في عام ٢٠٠٤.

أخيرا، فيما يتعلق بالتشكيل المحتمل للجنة تكلف بالتحقيق في أنشطة الجماعات غير القانونية وقوى الأمن السرية، المعروفة باسم ''سيسياكس''، والذي تؤيده الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، ننتظر التقرير الذي سيقدمه الأمين العام، السيد كوفي عنان، إلى هذه الجمعية العامة فيما يتعلق بنتائج البعثة التي بعث بها إلى غواتيمالا في تموز/يوليه من هذا العام، وأيضا رد فعل الحكومة الغواتيمالية بشأن نموذج اللجنة الذي تقترحه الأمم المتحدة. وأن قرار حكومتي بشأن تلك اللجنة سيعتمد، إلى حد كبير، على التقرير وعلى رد فعل الحكومة الغواتيمالية.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود، أولا وقبل كل شيء، أن نشكر الأمين العام على تقديمه لنا تقاريره عن الحالة في أمريكا الوسطى (A/58/270)، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا: تجديد الولاية (A/58/262) والتقرير الثامن عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (A/58/267). ونشعر بالامتنان أيضا لفريق أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا، الذي صاحبنا على الطريق الطويل لمتابعة الحالة في أمريكا الوسطى بشكل عام، وفي غواتيمالا بشكل خاص. ونعرب عن شكرنا الخاص للوفد المكسيكي، الذي يسر، عاما بعد عام، إعداد مشروع

قرار بشأن هذا الموضوع. ونحن، بطبيعة الحال، نؤيد البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا الموقر، الذي تكلم بالنيابة عن كل بلدان أمريكا الوسطى.

إنني أتناول الكلمة بشأن موضوع محدد للغاية، وهو كوننا نتناول طوال عدد من السنين حتى الآن – وفي مثل هذا الوقت تقريبا – بند جدول الأعمال المتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى، بما في ذلك الحالة في غواتيمالا. كما تعلمون، ما فتئت بعثة الأمم المتحدة للتحقق تعمل في بلدنا منذ ١٩٩٤. وكان هدفها الأصلي التحقق من الامتثال لاتفاق بشأن حقوق الإنسان. ولكن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ مددت ولايتها لمساعدة الأطراف في اتفاق السلام لتشمل الاضطلاع بمهام التحقق، والتيسير، وتقديم المعلومات للرأي العام والمساعي الحميدة. ولا تزال هذه الاتفاقات سارية المفعول وتحققت فيها بعض أوجه التقدم وعانت أيضا من نواقص، بل حتى من نكسات،وكل ذلك موصوف في التقارير التي أشرت إليها.

وبوسعي أن أضيف أن تقارير الأمين العام أبلغت، مؤخرا، عن نكسات أكثر من نجاحات. وليس هذا هو المكان المناسب للتساؤل عما إذا كان قد تحقق توازن صحيح؛ ومن ناحيتنا نرى أنه كان هناك اتجاه للتقليل من أهمية التطورات الإيجابية. إلا أننا يمكننا أن نتفق على أن المهام التي لا تزال معلقة كثيرة. كما أن هذا ليس الوقت المناسب لإلقاء اللوم عن الحالة التي نواجهها والتي لا يمكن القول إنها مرضية. ولا شك أن الحكومة التي يرأسها الرئيس الفونسو بورتيو اعترفت بنصيبها من المسؤولية، لا في مجال نواياها فحسب، وإنما بالأحرى في تنفيذ التعهدات. والحقيقة تبقى أنه ما دامت العملية غير مكتملة بعد، فإن هذا ليس الوقت المناسب لسحب بعثة التحقق.

ولهذا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كما ذكَّرنا توا ممثل المكسيك الموقر، لاحظ الرئيس يورتيو ما يلي:

> ”سوف تنتهي مدة بقاء حكومتي في الحكم بعد فترة تزيد قليلاً على السنة، وبحلول ذلك الوقت ستكون بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا تضع خطتها للانسحاب. وما برحت البعثة تؤدي دوراً أساسياً بوصفها ضمير الدولة الحيوي وتدعم بنشاط التغييرات التي تحدث. ونحن نقدر العمل الذي أنجزته ونود هنا أن نطلب تمديد ولايتها إلى نهاية ٢٠٠٤، حتى تلازمنا في انتقالنا إلى إدارة جديدة. ونرجو أن تسلم البعثة مهامها على نحو منظم إلى الهيئات الوطنية، وإلى البرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عند الاقتضاء“.

وعملاً بهذا الطلب، الذي أيدته بلدان كثيرة في ذلك الوقت، ومنها مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا، طلبت الجمعية العامة، لدى تجديد البعثة لمدة عام آخر من خلال قرارها ١٦١/٥٧، إلى الأمين العام:

> ”أن يقدم، في أقرب وقت ممكن، تقريرا مستكملا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، مشفوعا بتوصياته فيما يتعلق بأفضل السبل لملازمة غواتيمالا في عملية بناء السلام بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣“.

ويوصي الأمين العام من جانبه في التقرير A/58/262 بتمديد ولاية البعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وهو يفعل ذلك بالنظر إلى الصعوبات التي لا تزال تعوق عملية السلام ولأجل التعاون مع السلطات الجديدة التي ستتولى منصبها في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ نتيجة للعملية الانتخابية المقرر إجراؤها يوم الأحد المقبل. والقصد من التمديد هو كفالة التزامها

باتفاقات السلام. وفي الوقت ذاته، يقترح الأمين العام إجراء خفض كبير في عدد موظفي البعثة، مراعاة للنقل التدريجي للمهام من البعثة إلى هيئات الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وتتفق حكومة غواتيمالا تماماً مع الأمين العام في توصياته وتطلب إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة أن تحذو حذوها. ونرى أن استمرار وجود البعثة في غواتيمالا لمدة سنة إضافية لا غنى عنه للأسباب التي يصفها التقرير وصفا بليغا. ونعتزم تعزيز الهيئات الوطنية التي ستتسلم المهام التي ما زالت البعثة تؤديها. كما أننا أيضاً في مرحلة تحسين حالة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في غواتيمالا. علاوة على ذلك فنحن، كما أشار ممثل المكسيك أيضاً، نجري مشاورات مع الأمانة العامة بشأن القيام بنشاط جديد يحتاج لمشاركة الأمم المتحدة، وذلك في مبادرة جديدة تتخذها الحكومة وترمي إلى مكافحة الجريمة المنظمة من خلال لجنة للتحقيق في الهيئات غير القانونية وأجهزة الأمن السرية في غواتيمالا.

وختاما، نود أن نؤكد مجددا ما قيل هنا في العام الماضي: لا نحاول إبقاء وجود البعثة في غواتيمالا إلى الأبد، بل نحاول تمديده. ويحدونا أمل في أن ينضم إلينا أعضاء الجمعية في هذه المحاولة، التي ستتيح لنا الإفادة من الاستثمار الكبير في الجهود والموارد التي قدمتها الأمم المتحدة مساعدة لأبناء غواتيمالا على توطيد العملية الرامية لتحقيق السلام والديمقراطية والتنمية لديهم.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالانكليزية): تهنئ كندا بلدان أمريكا الوسطى على إنجازاتها في السعي لإحلال السلام والديمقراطية، وعلى إنهائها الصراعات الأهلية التي أثرت في المنطقة تأثيرا قاسيا. ويذكّر الاحتفال بالعام العاشر لاتفاقات السلام في السلفادور في وقت سابق من هذا العام تذكيراً ممتازاً بالكيفية التي يمكن بها أن تنجح النهج الإبداعية في إنهاء الصراعات الأهلية بمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الصراعات وبتحويل المؤسسات التي قامت بالحفاظ على الوضع الراهن.

وقد وجهت كندا، من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية، مساعداتها الإنمائية لأمريكا الوسطى على مدى العقود القليلة الماضية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، ومن بينها الفقر، وانعدام سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية، والتدهور البيئي، والإصلاح الزراعي، وتهميش المرأة وجماعات السكان الأصليين. وتدرك كندا أن بلدان أمريكا الوسطى ما زالت تناضل التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كثيرا ما يضخّمها تعرض هذه المنطقة للكوارث الطبيعية. ونثني على الجهود التي تبذلها هذه البلدان للتصدي لكثير من هذه التحديات، بما في ذلك التدابير التي اتخذت لتعزيز التعاون الاقتصادي، ولتحرير الاقتصاد، ولزيادة الشفافية، ولتعزيز الشمولية على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

ومع أنه قد أحرز تقدم على كثير من الجبهات بالتأكيد، لا تزال كندا يساورها القلق إزاء الدلائل على استمرار انتهاكات حقوق الإنسان واستمرار ارتكابها مع الإفلات من العقاب. ومن الواضح أنه يلزم عمل المزيد. وعلى سبيل المثال، لا يزال التجريد من السلاح هدفا هاما وضروريا. وفي هذا الصدد، نرحب بتسريح غواتيمالا النهائي لموظفي الرئاسة، وبالدعم الذي قدمته المنطقة للمشروع المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته، الذي أقر في حزيران/يونية ٢٠٠٣ خلال الاجتماع السادس والعشرين الذي عقدته لجنة الأمن لأمريكا الوسطى في بنما.

وتؤيد كندا طلب حكومة غواتيمالا تمديد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا لمدة سنة إضافية، بالنظر إلى أن غواتيمالا ستجري انتخابات هذا الشهر وأن إدارة جديدة يتوقع أن تتولى مقاليد السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وترجو كندا أن تبقى الحكومة القادمة، فضلاً عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية المشتركة في تنفيذ خطة السلام، على التزامها الكامل بالوفاء بالتزامات غواتيمالا بموجب اتفاقات السلام لعام ١٩٩٦. بيد أننا نتوقع أن يكون هذا هو التمديد الأخير لولاية البعثة. لذلك تشجع كندا البعثة على العمل عن كثب مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في غواتيمالا لتعزيز قدرة هذه المؤسسات على تولي الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها البعثة بحلول نهاية العام القادم. ونرحب في هذا الصدد بالتوقيع على مذكرة تفاهم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بين البعثة والمدعي الخاص الغواتيمالي لشؤون حقوق الإنسان، التي أوجزا فيها معالم عملية الانتقال المقبلة.

وإن كندا اعترافا منها بما ترتب على وجود الجماعات المسلحة غير القانونية وارتباطاتها بالجريمة المنظمة من أثر ضار على أمن غواتيمالا وحالتها الاقتصادية، تشيد بكل من غواتيمالا والأمم المتحدة على جهودهما المشتركة لوضع آلية لمعالجة هذه المشاكل. ونأمل أن توضع هذه الآلية بصيغتها النهائية في أقرب فرصة ممكنة.

أخيرا، تشاطر كندا الشواغل التي أبرزها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا. فقد أكد الأمين العام في ذلك التقرير التدهور المستمر لحالة الأمن العام، واستمرار ثقافة الإفلات من العقاب وتدهور مناخ التخويف الذي يشمل الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والناشطين الاجتماعيين والسياسيين. ونحث حكومة غواتيمالا على اتخاذ خطوات صارمة لمعالجة هذه المسائل وكفالة إجراء الانتخابات القادمة في مناخ مأمون يتمتع جميع الغواتيماليين في ظله بحرية ممارسة الإدلاء بأصواتهم دون خوف ولا تلاعب.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): في السنوات التي مرت منذ انتهاء الصراعات المسلحة في أمريكا الوسطى، ما فتئ التحدي الرئيسي الذي يواجه بلدان تلك المنطقة يتمثل في القضاء على الفقر وحماية حقوق الإنسان. وتتمثل المسائل الرئيسية في هذا الكفاح، في الماضي والحاضر على حد سواء، في الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية المستدامة ووضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز هياكل الشرطة المدنية.

وفيما يتعلق بالحكم الرشيد، أود أن أذكر أن هذه المسألة هي من المسائل الرئيسية لجهود التعاون التي تبذلها النرويج في المنطقة. وتعرب حكومتي عن تأييدها التام للنتائج التي خلص إليها تقرير الأمين العام ومفادها أنه تم بذل جهود هامة بالفعل لمعالجة مشكلة الفساد. وإن الاجتماع الذي عقده الفريق الاستشاري في ماناغوا مؤخرا أظهر التأييد الجماعي الواسع النطاق للجهود المثيرة للإعجاب التي تبذلها حكومة نيكاراغوا لمكافحة الفساد.

وهناك جانب هام آخر من جوانب ممارسة الحكم يتمثل في ضرورة إلغاء تسييس الوكالات الحكومية وجهاز القضاء. وجرت الانتخابات خلال السنة الماضية بطريقة منتظمة وتتسم بالشفافية، كما كانت عليه الحال في السلفادور. وستجري الانتخابات في غواتيمالا خلال أيام قليلة ونود أن نعرب عن ثقتنا بأن تجري هذه الانتخابات بطريقة منتظمة تتسم بالشفافية، بما يتيح لمواطني غواتيمالا ممارسة حقوقهم الديمقراطية دون أي تدخل أو ضغط. ونشيد بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية من أجل الإعداد لهذه الانتخابات، وقدمنا

الدعم لهذه الجهود من خلال تعاوننا مع غواتيمالا. كما نعرب عن تأييدنا لقيام منظمة الدول الأمريكية بمراقبة الانتخابات والتحقق من نتائجها وللحملة التي تقوم بها المحكمة الانتخابية العليا لتسجيل الناخبين.

ومما يتسم بأهمية قصوى أن تواصل حكومة غواتيمالا، التي ستتولى زمام السلطة في كانون الثاني/يناير القادم العمل بنشاط لتنفيذ اتفاقات السلم، التي تعتبر من العناصر الهامة التي لا يزال يتعين تنفيذها. ولا يعني ذلك أنه لم يحرز أي تقدم هام في عدد من المجالات كالتشريع المتعلق بمكافحة التمييز ووضع برنامج لمنح التعويضات الوطنية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الصراع المسلح. بيد أننا نعرب عن القلق إزاء بعض المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في غواتيمالا. ومن المهم أن تتخذ الخطوات اللازمة لتحسين تلك الحالة. وإننا لهذا السبب، نعرب عن تأييدنا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا لمدة سنة أخرى.

ومن التطورات المشجعة أن حكومات أمريكا الوسطى تقوم حاليا باستعمال الصكوك الدولية المناسبة لتسوية النزاعات على الحدود بالوسائل السلمية. ونعرب عن تأييدنا التام لدعوة الأمين العام لحكومات بليز وغواتيمالا للنظر بشكل جدي في المقترحات التي قدمت في العام الماضي لوضع حد لنزاعهما على الحدود.

السيد سيفيا سوموزا (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الكامل (A/58/270) عن الحالة في أمريكا الوسطى. ويقدم هذا التقرير خلاصة للتطورات التي جرت في السنة الماضية في أمريكا الوسطى، ولا سيما للجهود المبذولة للتغلب على عواقب صراعات الثمانينات وبناء مجتمعات تقوم على الإنصاف والديمقراطية والسلام.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم مجموعة أمريكا الوسطى ونود أن نغتنم هذه المناسبة للتعليق على بعض الأنشطة التي اضطلعت بها نيكاراغوا في هذا الصدد.

لا يزال الكفاح ضد الإفلات من العقاب من التحديات الرئيسية التي تواجه منطقتنا. وتعترف حكومة نيكاراغوا بأنه يتعين اتخاذ إجراءات شجاعة وحاسمة لمكافحة شرور الفساد، التي يعززها الإفلات من العقاب. ويؤدي الفساد إلى تقويض مصداقية المؤسسات الديمقراطية، ويعرض الاستقرار السياسي للخطر ويرتبط ارتباطا خطيرا بالأبعاد الأخرى للجريمة المنظمة، كالاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي يقوض أي مجتمع.

واضطلعت حكومة الرئيس أنريكه بولانيوس في نيكاراغوا بكل طموح بأكثر المهام التي اضطلعت بها نيكاراغوا طموحا حتى الآن ألا وهو: إقرار أخلاق جديدة وثقافة جديدة في الإدارة العامة – تقوم على الاستقامة والأمانة وإدارة الأموال العامة على نحو سليم يتسم بالكفاءة – لمواجهة شرور الفساد المستوطن والتغلب عليها. وتسعى هذه السياسة إلى كفالة أن يرقى الزعماء والمسؤولون الحكوميون إلى مستوى مسؤولياتهم ويتصرفوا وفقا لتوقعات مواطنينا – وبعبارة أخرى، أن يكونوا من موظفي الخدمة المدنية الشرفاء لا من الحكام المتسلطين الذين يستولون على الموارد العامة لأنفسهم.

وعلاوة على هذا الجهد، ومن أجل تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على الشفافية، قامت نيكاراغوا بوضع سياسات ونظم لمراقبة الأموال العامة ومراجعة حساباتها. ومع ذلك، نعترف بأنه لا يزال يتعين القيام بقدر كبير من

العمل من أجل تحقيق الوعد المتمثل في تحقيق العدالة بسرعة وعلى النحو الواجب. ولا يمكن تحقيق وجود سلطة قضائية قادرة على العمل إلا عن طريق تحديث النظام برمته، وتزويد القضاة وموظفي الإدارة بالأدوات المناسبة للوفاء بولاياتهم. وهذا يتطلب إجراء تغييرات في المدونات القانونية الحالية، وتدريب الموظفين القانونيين، وإنشاء سلك مهني قضائي والاستثمار في الهياكل الأساسية المادية.

ونعرب عن تقديرنا لتأييد المجتمع الدولي لتصميمنا على جعل الخدمة المدنية تتحلى بالأخلاق وتنظيم مؤسسات الدولة على نحو يجعلها تفي بالمعايير المهنية غير الحزبية. وقد تجلى هذا التأييد في اجتماع الفريق الاستشاري الذي عقد في ماناغوا في الشهر الماضي والذي حظي بمشاركة واسعة النطاق من البلدان الصديقة والوكالات المتعاونة.

كما قامت نيكاراغوا بمبادرات لتحويل قواتها العسكرية والأمنية وفقا للمبادئ الديمقراطية. وفي اجتماع رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى في غواتيمالا في ١٧ تموز/يوليه من هذا العام، قدم الرئيس بولانيوس مشروع برنامج لتحديد الأسلحة في أمريكا الوسطى والحد منها، يرمي إلى تحقيق توازن معقول للقوات في المنطقة وتعزيز الاستقرار والثقة المتبادلة والشفافية. وحظي اقتراحه بترحيب حماسي وإجماعي من جانب نظرائه في أمريكا الوسطى وقدم فيما بعد إلى لجنة أمريكا الوسطى للأمن لتنفيذه. واستجابت تلك اللجنة، في اجتماعها السابع والعشرين المعقود في الشهر الماضي في السلفادور لطلب رؤساء جمهوريات المنطقة بوضع جدول زمني لتنفيذ البرنامج في غضون ١٤ شهرا.

بهذه الطريقة – ضمن المتابعة الفعالة لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه – ستستضيف نيكاراغوا مقر مشروع أمريكا الوسطى لمراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيكون ذلك بمثابة تنفيذ لمعاهدة الدول الأمريكية لمكافحة الصنع غير المشروع للأسلحة النارية، والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها.

ومع أن التشرذم وعبادة الشخصية، وهما من السمات المميزة للأحزاب السياسية في أمريكا الوسطى، يمكنهما تحقيق مكاسب سياسية على المدى القصير، إلا أنهما، على المدى الطويل، يحبطان المشاركة السياسية الشعبية، ويقوضان مصداقية المؤسسات الديمقراطية ويكبحان التقدم في البلد. إن حكومة نيكاراغوا، إدراكا منها لحقيقة أن التنمية المستدامة تتطلب تخطيطا طويل المدى، عرضت خطة التنمية الوطنية على الشركاء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين في نيكاراغوا، وعلى المجتمع الدولي. ونستمد التشجيع من أن الخطة، بعد أن أغنتها مساهمات سائر قطاعات المجتمع في كل أرجاء نيكاراغوا، ستكون بمثابة خارطة طريق وبوصلة نهتدي بها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد على المستويات الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والتنظيمي.

السيد لاغوس بلازاتي (السلفادور) (تكلم بالاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به السفير برونو ستاغنو أوغارتي، الممثل الدائم لكوستاريكا، في الجلسة العامة بعد ظهر هذا اليوم، بالنيابة عن الأعضاء في نظام التكامل في أمريكا الوسطى، ونحن من بين أعضائه.

وقد كان بلدي، السلفادور، خلال معظم عقد الثمانينات متورطا في أزمة داخلية في أمريكا وسطى تسودها اضطرابات خطيرة. ولكن المجتمع في السلفادور اجتاز اليوم

مرحلة انتقالية، وهو يتطلع إلى المستقبل بتفاؤل بفضل التزامات تاريخية جعلت مرحلة الانتقال ممكنة.

ونحن في السلفادور فخورون لأننا استطعنا بشجاعة وتصميم ومن خلال الحوار والتعاون إلى التوصل إلى اتفاقات لم تضع حدا للحرب فحسب، بل أيضا حولتنا إلى مجتمع جديد مسالم، وقد عاد إلى السير في طريق التنمية. وفي مجتمعنا الجديد نشاهد يوما بعد يوم عملية تعزيز لحقائق لم تكن ذات مرة إلا مجرد طموحات – الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والعملية الديمقراطية والمصالحة الوطنية.

لقد تحققت الآن تطلعاتنا السامية، ولكن أبناء السلفادور يعلمون أن عليهم البناء اليومي على الإنجازات التي تحققت، وأن مهمة توطيد هذه المنجزات عملية لا تنتهي. وعلى أساس هذا الإيمان الراسخ نرى مستقبل السلفادور، كدولة الديمقراطية والمساواة التي نتطلع إليها.

إن الإنجازات التي حققها شعب السلفادور، والالتزامات التي قطعتها حكومتنا، دفعت الأمين العام إلى إبلاغ الجمعية العامة في تقريره إليها أن دور الأمم المتحدة في التحقق في السلفادور قد استكمل أخيرا. وكان ذلك مصدر سعادة بالنسبة لنا، ونود أن نؤكد من جديد تقديرنا العميق للمجتمع الدولي بأسره على دعمه لنا خلال هذه العملية الناجحة.

ونود أن نشكر بشكل خاص الدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء عملية السلام في السلفادور، والأمين العام، وكل موظفي الأمانة العامة، الذين ساهموا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في بناء السلفادور الجديدة. ونود أن نقول لهم واحدا واحدا إن أجيال المستقبل في السلفادور ستكون دائما شديدة الامتنان وستكن لهم أصدق آيات الاحترام.

لقد بدأت السلفادور الآن فصلا جديدا في تاريخها، ونحن نجابه بروح من التفاؤل أكبر تحدياتنا: التنمية الشاملة للمجتمع في السلفادور وأمريكا الوسطى بأسرها. ومنذ تخلينا عن السلاح كوسيلة للتعبير عن الرأي، بدأنا ننجح في استعادة الكثير مما فقدناه خلال سنوات الحرب والدمار. وجميعنا نشارك في العملية، مع أننا وجدنا أنفسنا نكافح ضد كوارث طبيعية مدمرة ربما كانت قد جلبت الخراب لأكثر من منطقة وبلد له خصائص مشابهة لبلدنا.

ومع ذلك، ندرك أنه ما زال الكثير مما ينبغي عمله، وأننا نواجه أخطارا قد تعرضنا إلى نكسات. ونحيي بهذا الصدد تقرير الأمين العام عن الحالة في أمريكا الوسطى، الذي أبرز فيه بعض التحديات التي نواجهها الآن. بل إننا نتفق على أننا يجب أن نضاعف جهودنا حتى نجابه تلك التحديات بنجاح.

كما أننا نشكر بعض الأعضاء في المجتمع الدولي، وكذلك الأمم المتحدة، على العروض التي تلقيناها لمواصلة دعمنا في العملية التي نقوم بها. وفي عالم تسوده التقلبات وتهدده عمليات العنف والإرهاب الطائشة، لا يسعنا أن ننسى نجاحات الماضي أو نغفل الإنجازات التي تظهر بجلاء أكثر من أي وقت مضى، أهمية معالجة مشاكلنا بصورة جماعية وموحدة، وبإيمان راسخ بأننا نبني عالما أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.